سلسلة قضايا سودانية ٤



حول النخبة والطبقة والجهوية والإثنية



د. صدقي كبلو

حول النخبة
والطبقة والجهوية والإثنية

دكتور

صديق كبلو



دار عزة للنشر والتوزيع

الخرطوم - السودان

الكتـــــاب : حول النخبة والطبقة والجهوية والاثنية

المـــؤلـــف : د. صديق كبلو

رقم الإيـداع : ٢٢٤٣١ / ٢٠٠٧

تاريخ النشـر : ٢٠٠٨

ردمـــــك : ١٤١ - ٥٤ - ٩٩٩٤٢

الناشـــر : دار عـــزة للنشـــر والتـــوزيع

الإدارة : شارع الجامعة - الخرطوم - جنوب وزارة الصحة.

ت: ٨٣٧٨٧٢٠٠ فاكس : ٨٣٧٩٧٠٨٤ (١ - ٢٤٩+)

التـــوزيـــع :دار عزة للنشر والتوزيع ت : ٨٣٧٨٧٢٠١

السودان - الخرطوم . ص.ب : ١٢٩٠٩

بريد إلكترونى azzaph@yahoo.com

تقــديم

أفتتح الأستاذ أحمد عثمان عمر مناقشة حول "نخبة نيلية أم نخبة حاكمة" فــي أول سبتمبر ٢٠٠٥ بالمنتدى العام بمنبر سودانيز اونلاين بشبكة الأنترنــت. وكانــت الموضوعة الأساسية للأستاذ أحمد هو محاولته لنفي صفة النيليــة عــن النخبــة الحاكمة التي يحملها مسئوليات ما حدث من أزمات بالسودان، ويمكــن الرجــوع للموضوع بأرشيف النصف الثاني لعام[1] ٢٠٠٥ وقد قمت بالأشتراك في الحــوار بدءا من يوم ٠٥/٠٩/١٨ وحتى ٠٥/١٠/٢٤ وقد كان نقاشا مفيدا، لذا رأيــت أن أنقل مساهمتي للقراء الذين لا يشاركون في الأنترنت.

إن مساهمتي في الحوار تطرح مواضيع لا يحتاج القارئ لمتابعتها بالضرورة أن يطلع على آراء المحاورين الأخرين، وعموما بعض تلك الآراء إما قد أشرت إليها في ردي مقتطفا أوملخصا وبعضها يفهم من سياق المناقشة. وكم كان سيكون مفيدا لو أن كل الآراء قد نشرت جنبا إلى جنب ولكن حقوق الملكية الفكرية لا تــسمح لنا بفعل ذلك.

المساهمة الأولى

شكرا أحمد عثمان، فقد أثبتت دائما جدية في تناول القضايا.

السؤال الأول الذي خطر ببالي: هل هناك تناقض بين التحليل الطبقــي ووصــف الحلف الطبقي الحاكم وصفا إثنيا أو جغرافيا، والسؤال الثاني الهام والمرتبط بهذا أين كانت تكمن القيادة للحلف الطبقي؟ وأين كان يذهب تراكم الفائض الإقتصادي (أو بالأحرى ما تبقى منه بداخل البلاد)؟ وأثر ذلك التراكم في التنميــة (النــسبية) غير المتوازنة في البلاد؟ ولكني قبل أن أتناول القضايا التي تثيرها الأسئلة، أسمح لي أن أرجع لنص مساهمتك الأولى لإبداء تعليق على مسألة هامة:

---

[1] العنوان بالشبكة: http://www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/bb.cgi?seq=msg&board=80&msg=1125559934&rn=1

تقول :

"الناظر لحكومات السودان منذ الاستقلال و حتى هذه اللحظة، يجد أن السودان قد حكمته قوى معينة ذا ت جذور اجتماعية وطبقية منسجمة بغض النظر عن طبيعة واجهاتها و منحدراتهم الجهوية والمناطقية. وهذا يسري على الحكومات المدنية كما العسكرية. فأول حكومة بعد الاستقلال شكلها الحزب الوطني الاتحادي بقيادة الزعيم الأزهري، استمدت ثقلها الجماهيري الرئيسي من أماكن بينها الشرق المهمش وهي في مجملها مناطق قطاع تقليدي وليس حديث. ونفس الأمر ينطبق على حكومات حزب الأمة التي جاء بها ثقل انتخابي من غرب السودان المهمش الذي يحمل السلاح الآن."

وأعتقد أن هنا تجد مشكلة فأنت تخلط بين الناخبين والمنتخبين، مما يعني أنك لا تضع مسألة الأيديولجية والوعي الطبقي في مكانها. صحيح أن الحلف الحاكم عبر إستخدامه الأيديولجية الطائفية (وهي جزء من الأيديولجية العرب إسلامية) والكريزما القيادية لشخصيات مثل إسماعيل الأزهري لبناء قاعدة من فقراء الريف (زراع ورعاة)، ولكن ذلك كان تعبيرا عن الوعي الزائف، وهو في المقابل تعبير لعدم قدرة القوى الديمقراطية لأسباب موضوعية وذاتية من نشر الوعي وسط تلك الجماهير بمصالحها بقدر ما أستطاعت أن تفعل وسط القطاع الحديث، والذي لظروف تاريخية خاصة بالدولة الكولونيالية تشكل في أواسط السودان الشمالي (أو النيلي إذا أردت). ورغم وجود محاولات لإختراق مناطق الريف الغربية والشرقية وإقليم الجنوب ولكن تلك المحاولات لم ترق إلى بناء تحالف واضح بين القوى الحديثة وجماهير الريف، بل أنه لم يتأصل وعي وسط جماهير الريف بأن القوى الحديثة مهتمة بقضاياها وتدافع عنها وتسعى لإستنهاضها، وذلك لما لحق بطلائع التغيير من هزيمة وتصفية بعد إنقلابي ١٧ نوفمبر و٢٥ مايو.

وأذكر هنا ما توصلت له اللجنة المركزية للحزب الشيوعي:

"إن تدرك القوى الثورية في المدن انه مهما علا شأنها، ووجدت من الدعم النشط من المزارعين في القطاع الحديث، لن تكتمل مسيرتها نحو النصر في الثورة الاجتماعية الديمقراطية إلا بمشاركة نشطة وثورية من جماهير القطاع التقليدي – حيث أغلبية سكان السودان، أي لا يكفي التأييد والتعاطف كما كان الحال في ثورة أكتوبر. إن السلطة الوطنية الديمقراطية مهما توفرت لها مقومات الذكاء ووضوح الرؤية والقدرات القيادية الفذة، لا تستطيع إنجاز الإصلاح الزراعي والتحرر الاجتماعي – والتحرر الإداري من نير الإدارة الأهلية – بدون النشاط الثوري المستقل لجماهير القطاع التقليدي، ومشاركتها بالفعل والرأي وبالتصور... فمحنة محاولات تطبيق الإصلاح الاجتماعي والزراعي والإداري من أعلى ماثلة إمامنا في تجارب أنظمة البرجوازية الصغيرة العسكرية في المنطقة العربية والأفريقية و في السودان" (دورة اللجنة المركزية يونيو ١٩٧٥ ص٣٦) (التشديد ليس في الأصل)

المساهمة الثانية:

وأعود الآن للحديث عن الحلف الطبقي الذي حكم السودان المكون من الأرستقراطية الدينية والقبلية والرأسمالية السودانية والبيروقراطية العسكرية والمدنية ومثقفيهم، وبالطبع ليس بالضروري التمثيل المتساوي في كل الأنظمة أو الحكومات، أو إشتراك جميع أطراف الحلف أو عدم وجود صراع بينهم حول من يقود الحلف. ونحن عندما نتحدث عن هذه الفئات والطبقات لا نتحدث عنهم بصفة مجردة بل من خلال دراسة تحليلية موضوعية تراهم كبشر ينتمون لطبقات وأعراق وأقاليم، ونسبة للتطور غير المتوازي فقد كانت الأغلبية والقيادة دائما من أصول وسط شمالية، منتمية للثقافة العربية الإسلامية ومستعملة لشكل من أشكال الأيديولجية العرب إسلامية، حتى في ظل الدولة العلمانية (يا محمد زين)، كما أنهم كبشر طبقيين لهم مصالح في إقتصاد كولونيالي غير مترابط القطاعات والأقاليم

وغير متوازي في النمو، كانوا يستنزفون الفائض الإقتصادي المستخلص من كل الإقتصاد في الوسط وفي الأقاليم وما يعاد تراكمه يتم تراكمه في الوسط الشمالي لا حبا في أهله ولكنه أكثر ربحية نسبة لنموه النسبي الموروث من الحكم الكولونيالي ونسبة لأن أغلبيتهم كطبقات مسيطرة (وليست مهيمنة كما يعتقد البعض) من نفس المنطقة. في مثل هذه الظروف من السهل أن ينتج وعي زائف بصراع إثني إقليمي غير طبقي، وما زال من الممكن للوعي الثوري أن يصحح ذلك بتضامن وتحالف القوى الحديثة مع قوى الريف ولا يتم ذلك إلا بالإنحياز الواضح لقضاياهم،) مثلا عندما تمتلئ شوارع الخرطوم بالطلاب والعمال والمثقفين بالمظاهرات ضد ما يحدث في دارفور أو الشرق، مالم يحدث خلال حرب الجنوب!). الآن هو الوقت المناسب لكسر عزلة جماهير المدن الفقيرة وجماهير الريف الفقيرة، إنها لحظات العمل الثوري والوعي الثوري معا.

ثم نعود للحديث عن مسألة قيادة الرأسمالية والتي كانت عند الإستقلال في يد الرأسمالية التجارية، ثم أنتزعتها الرأسمالية الزراعية ثم عادت لتحالف بينهما بعد ثورة أكتوبر بعد فترة في يد البيروقراطية العسكرية في فترة عبود، ثم عادت للبيروقراطية العسكرية والرأسمالية الطفيلية المايوية، ولم تستقر في يد الرأسمالية الزراعية بعد الإنتفاضة لفشل الصادق المهدي في بناء حلف وطيد بين فئات الرأسمالية ومساومته للرأسمالية الطفيلية، وعندما هزمت بعد إتفاقية القصر وحكومة مارس التي حاولت الرأسماية مد تحالفها لجماهير القطاع الحديث، لجأت الرأسمالية الطفيلية للإنقلاب العسكري. وقد نعود!

١٨/٠٩/٠٦.

المساهمة الثالثة

نشأة الرأسمالية الطفيلية المايوية و الإسلامية

لعله من الممكن إرجاع أصل الرأسمالية الطفيلية إلى تجار الشيل وسماسرة الأسواق كأسواق المحاصيل والماشية، ولكن التطور الهام للرأسمالية الطفيلية بدأ

بعد انقلاب ٢٢ يوليو ١٩٧١ الذي أعاد نميري للسلطة وتصفية الحركة النقابية الديمقراطية واستكمال النظام السلطوي الديكتاتوري وقيام الإتحاد الإشتراكي كتنظيم أوحد للدولة وقيام الحكم الشعبي المحلي وخضوع الحركة النقابية والتعاونية لسيطرة الانتهازيين من عملاء سلطة مايو، وقد فرخ كل ذلك عناصر انتهازية سعت للإغتناء عن طريق استغلال السلطة والمحسوبية السياسية و سرقة قوت الشعب مثل سرقة سكر الأقاليم والجمعيات التعاونية والمجالس الشعبية. وتدفقت في هذه الفترة ملايين الدولارات من العون والقروض الأجنبية وأنشأت مشاريع كثيرة فاح الفساد أثناء تنفيذها فمن ٢٠٠ مليون دولار هيئة التنمية السودانية حتى صفقات البترول التي تم بيعها في عرض البحر.

ونشأت نتيجة لكل هذه العمليات فئتان جديدتان للرأسمالية المايوية: الأولى رأسمالية إستفادت من التسهيلات المصرفية والسياسية وتسهيلات الاستثمار ووطدت نفسها في مجالي الانتاج الصناعي والزراعي أو في مجال العقارات والمقاولات وكانت هذه إضافة للراسمالية السودانية وللاستثمار الانتاجي، أما الفئة الثانية فهي الطفيلية المايوية التي نشأت في نطاق السمسرة والفساد وتجارة العملة وتخزين البضائع وإفتعال السوق الأسود وأستفادت من سياسة الإستيراد بدون تحويل عملة فصدرت اللحوم والخضر والفاكهة وأستوردت البسكويت والحلاوة الماكنتوش وأستمرت في نفس النشاط رغم تراكم ثراواتها. وبعضها نشأ وراكم ثرواته تحت جناح القطاع العام والسمسرة في إنتاجه ومقاولاته ومعاملاته كافة. وبعضها وهذا جزء هام نشأ في سمسرة السوق الأسود وتخزين البضائع أو ترويج البضائع المخزنة وهذا إرتبط في أحيان كثيرة بمراكز في البنوك والسلطة وبتجار مستوردين لبضائع تسندهما مراكز في البنوك والسلطة.

أما الرأسمالية الإسلامية فهي نتاج عاملين أحدهما إقتصادي والثاني سياسي، أما الإقتصادي فهو نشأة البنوك الإسلامية وقد تعرضنا له سابقا عندما قلنا "قد أدت

الأزمة الاقتصادية التي بدأت تتفاقم في السودان منذ عام ١٩٧٣ إلى اعتماد نظام نميري بشكل متزايد على دول الخليج خاصة المملكة العربية السعودية التي بدأت فرض شروطها حول أسلمة النظام والذي بدا برنامجه بما سمي بالقيادة الرشيدة ١٩٧٥ وحل توتو كوره في نفس العام، ثم بالسماح لبنك فيصل الإسلامي بالعمل في السودان في منتصف السبعينات".

وقد قام الأمير محمد الفيصل المالك لاكبر نسبة من اسهم البنك بتعيين كوادر الأخوان المسلمين في قيادة البنك وشركاته وكان الأمير محمد الفيصل قد ارتبط بعلاقات وثيقة مع حركة الأخوان المسلمين في السودان منذ منتصف الستينات عن طريق ما سمي بمنظمة الشباب الوطني ورئيسها علي عبد الله يعقوب . وقد استغل الأخوان وضعهم في البنك لتمويل كوادرهم ومؤيديهم واختراق صفوف الحرفيين وصغار المنتجين، موسعين لاول مرة في تاريخهم قاعدتهم الاجتماعية. يقول حسن الترابي عن تلك الفترة:

"فبالرغم مما عهدت الحركة من دعوة عامة ونشاط سياسي في السابق، فإنها لم تلتحم بالمجتمع كما التحمت به في هذه المرحلة.... وكان هذا العهد هو عهد العمل الاقتصادي الإسلامي الذي ابتدر قبيل المصالحة، لكنه انفتح بعدها واصبح كسبا من مكتسبات حركة الإسلام في السودان_ كسبا لتجربتها في تطبيق الإسلام ولقوتها في سبيله. "(حسن الترابي : الحركة الإسلامية في السودان ، التطور والمنهج والكسب طبعة لاهور ١٩٩٠ ص ٧)

ويقول في مكان آخر:

"لئن كانت الصدقة هي قوام المالية العامة في مجتمع السنة لا سيما في مقابلة النفقات الجهادية، فانها لم تكن معهودة في الحركة الاسلامية بالسودان، لان سوادها الأعظم من الطلاب المعسرين. لكن مع ولوج أعضاء الحركة في مجال التجارة والعمل في المهاجر العربية، ومع توافر المؤسسات المالية الإسلامية التي هيأت

للملتزمين بأحكام الدين مجالا في اعتمادات التمويل كسائر رجال الاعمال ومكنتهم من المنافسة والربح، ومع التحام الحركة بالحياة العامة وما استصحبه ذلك من تحديات تستفز المؤمن للعطاء..."(المرجع السابق ص ٨).

ولم تستفد حركة الأخوان ماليا ومن توسيع قاعدتها الاجتماعية وسط الحرفيين والتجار خاصة تجار العملة فقط، بل استفادت من تحالفها لاختراق الصوفية السودانية واقامة تحالفات وسطها، وكانت مثل هذه التحالفات حكرا على الطائفية باعتبار انها تحالف داخل الارستقراطية الدينية.

وبالتالي نجد أن الرأسماية الإسلامية ظلت حتى إنقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩ تتركز في مجال البنوك والتأمين وتجارة العملة والتجارة التي تمولها البنوك الإسلامية، خاصة تجارة الصادر والوارد وتخزين السلع التموينية وتخزين الذرة حتى أيام المجاعة والمضاربات المالية ذات العائد السريع.

وقد كشفت إنتفاضة مارس أبريل هشاشة الرأسمالية الإسلامية وإمكانية تصفيتها بقفل "الماسورة التي تغذيها" وتضييق الخناق على نشاطاتها عن طريق سياسة الضرائب والنقد الأجنبي والأسعار. وظلت الرأسمالية الإسلامية خلال الفترة الإنتقالية تحتمي بالمجلس العسكري العالي من أي إجراءات محاسبة ضدها فتأخر عمل لجنة التحقيق في المصارف، و شغل المجلس العسكري الناس بمناقشات الدستور المؤقت، ثم قانون الانتخابات ثم إجراء الإنتخابات.

الرأسمالية الطفيلية تشن هجوما لفرض قيادتها

شهد الربع الأخير من عام ١٩٨٦ بداية الهجوم المضاد الذي شنته الرأسمالية الطفيلية دفاعاً عن مصالحها والذي أخذ المحاور التالية:

الهجوم على قانون الضرائب لعام ١٩٨٦ والذي أجازته الجمعية التأسيسية مؤخراً والذي قدم الأستاذ أبو بكر الأمين وصفاً دقيقاً للصراع حوله في عدد الميدان ١١٤٧ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٥ في الصفحة الثالثة.

الهجوم على سياسة الحكومة تجاه التجارة الداخلية والخارجية ولجنة الموارد ببنك السودان وسياسة الرقابة على البنك.

الهجوم على لجان التحقيق في المصارف وشن حملة واسعة ضد أعضائها وما توصلت اليه. استعملت الرأسمالية الطفيلية في هجومها المضاد ذلك كل الوسائل : اللجوء للمحاكم، فتح البلاغات ضد الأشخاص والصحف، إصدار البيانات، الصحف الأخوانية والصحف المسماة مستقلة (الاسبوع والسوداني) وأخيراً انضمت السياسة بعد تعرض صاحبها للمساءلة القانونية وفقاً لنتائج التحقيق في بعض البنوك.

ثم شنت الرأسمالية حربا إقتصادية على حكومة الصادق المهدي الأولى مستعملة السوق الأسود والتأثير على سعر النقد الأجنبي حتى اعترف رئيس الوزراء حينها السيد الصادق المهدي بهزيمة السوق الأسود للحكومة.

الكيمان مفروزة

وأخطر سلاح استخدمته الرأسمالية الطفيلية في عامي ١٩٨٦-١٩٨٧ هو محاولة تعميم المعركة : الرأسمالية السودانية ضد سياسة الحكومة الاقتصادية والتجارية أي أن الرأسمالية الطفيلية تسعى لتوحيد الرأسمالية السودانية وقيادتها ضد إجراءات وسياسات لا تمس في الحقيقة الرأسمالية السودانية كلها بل أنها في بعض جوانبها (التحقيق في المصارف محاربة التهريب، قانون الضرائب، لجنة الموارد المالية) كانت تخدم بعض فئات الرأسمالية السودانية وتحافظ وتصون مصالحها، فمثلاً قانون الضرائب ١٩٨٦ يميز بين نشاط الرأسمالية الصناعية والزراعية وبين نشاط الرأسمالية المالية (المصارف وشركات التأمين وبيوت المال الإسلامية فئات الضرائب لأرباح الأعمال لغير البنوك وشركات التامين أقل من تلك المفروضة على أرباح البنوك وشركات التأمين، ونضيف إلى ذلك أن قانون الاستثمار الموحد يعطى السيد وزير المالية حق الإعفاء الضريبي في كافة مجالات الاستثمار لمدة

أقصاها ٥ سنوات والمقصود به تشجيع الاستثمار الصناعي والزراعي السوداني والأجنبي معاً وبذلك تسقط حجة أساسية ترفعها الرأسمالية الطفيلية في هجومها على قانون الضرائب : عدم تشجيع الاستثمار والرأسمالية الطفيلية بهجومها على قانون الضرائب فإنها تهاجم الجدول الثالث من الفئات أ وفقاً للمادة ٢٩ من القانون والذي يحدد فئات الضرائب على أرباح شركات التأمين فلا يعفى أي جزء من هذه الأرباح من الضرائب وتفرض ٢٥ % على الخمسة آلاف الأولي و ٢٥% على العشرين ألف التي تليها و ٤٥% على الخمسة وسبعين ألف الثانية و٥٠% على التسعمائة ألف الثانية و ٦٥% على أي مليون يزيد على ذلك، أي أن الحكومة، في ذلك الوقت، ستنال ٦٥٠ ألف جنيه على أي مليون زيادة تربحه شركات التأمين ولهذا إحتجت الرأسمالية الطفيلية التي بدأت تكون شركات تأمين لا حصر لها وبعضها يحمل لافتات إسلامية .

وأشتد الهجوم على قانون الضرائب لأن الجدول الرابع من القسم (١) وفقاً للمادة ٢٩ من القانون والتي تعرض فئات خاصة بارباح البنوك أعلى من تلك التي على أرباح الأعمال والعقارات وشركات التأمين، فالخمسة آلاف الأولى توقع عليها ٢٥% والعشرين ألفاً التي تليها تدفع عليها ٣٥ % والخمسة وسبعين ألف التالية ت٤٥% والتسعمائة ألف التي تليها ٥٠ % أما المليون الأول فتدفع عليها ٦٠% والمليون الثاني ٦٥% أما ما زاد عن ثلاثة مليون فيدفع عليه ٧٠% . ويوضح ذلك لماذا ضجت الرأسمالية الطفيلية. أن (عضه) قانون الضرائب مبرحة .. والربح الحلال أصبح خاضعاً للضريبة التصاعدية (لاحظ أن أحد البنوك الإسلامية ظل معفي من الضرائب لعدة سنوات في ذلك الوقت)

وكانت أحد أهداف قانون الضرائب : لجم النشاط الطفيلي بجعله أقل ربحية على الأقل في مجال المصارف والتأمينات مما يعني من هذه الناحية توجيه رؤوس الأموال نحو نشاطات أخرى نطمع بأن تكون انتاجية : زراعية أو صناعية. ولكن

الرأسمالية الطفيلية ادعت أنها تدافع عن الاستثمار وكان مفهومها محدودا بالاستثمار سريع العائد : المصارف : التأمينات ، التجارة الداخلية والخارجية خاصة وقد قفلت أمامها أسواق العملة، وتجارة التهريب.

هجوم الطفيلية يستهدف الاقتصاد الوطني

والرأسمالية الطفيلية عندما شنت هجوماً على موقف وزير التجارة من البضائع المهربة عام ١٩٨٦، إنما كانت تحمي مصالحها فقط، تلك المصالح المتعارضة مع مصالح كل الاقتصاد الوطني وفي مقدمته الصناعة السودانية والرأسمالية الصناعية السودانية والتي يبلغ عمرها حينئذ أكثر من أربعين عاماً، وبلغ حجم استثماراتها أكثر من ٢ بليون دولار أمريكي، وكان أكثر المتضررين من التهريب هم أصحاب مصانع الغزل والنسيج.

بلغت جملة الاستثمارات في صناعة الغزل والنسيج حتى عام ١٩٨٥ حوالي ١٩٨٦ ١،١ بليون دولار في القطاعين العام والخاص وكانت تستوعب ٣٢ ألف عامل وموظف وفني وتستطيع أن تنتج ٣١ ألف طن غزل و٢٨٩ مليون متر قماش، ولهذا السبب فقد منع استيراد الأقمشة من الخارج، ولكن رغم ذلك ظلت الأسواق مليئة بالأقمشة نتيجة للتهريب، الإجراءات المتخذة ضد التهريب والبضائع المهربة اتخذت لحماية مثل هذه البضاعة ، والمستثمرين فيها والعاملين بها، و الاقتصاد الوطني.. لم الضجة اذن ؟ وكان زوار معرض الخرطوم الدولي يعرفون تماما لم الضجة .. أنها ملايين من الجنيهات في شكل الأقمشة المهربة .. ولهذا أرتفع صوت الرأسمالية الطفيلية .

والتهريب لا يضر مصالح الرأسمالية الصناعية وحدها، بل حتى الرأسمالية التجارية العاملة في مجال الاستيراد القانوني، تجد منافسة من بضائع مهربة وبأسعار أرخص لأنها لا تدفع جمارك.

وكانت الرأسمالية الطفيلية تهاجم سياسة الحكومة تجاه احتكار شركات المساهمة: الحبوب الزيتية والصمغ العربي وكان الهدف واضحا أن تخضع أهم صادرات البلاد لنفوذها.

الرأسمالية الطفيلية تستعمل كافة اسلحتها

وقد استخدمت الرأسمالية الطفيلية كافة الاسلحة التي تراكمت في يدها: السوق الاسود، الاعلام (وقد كانت تملك ثلاث صحف) والحركة الطلابية التي تربعت على قيادتها على أيام نميري، والعمل داخل القوات المسلحة. كما استعملت بكفاءة عناصرها المزروعة داخل الأحزاب التقليدية مستفيدة من العلافات التي أنشأتها أيام الجبهة الوطنية واستعملت وجودها في الجمعية التأسيسية لشن هجومها الإعلامي بيد ولتعطيل أعمال الجمعية بيد أخرى بحيث تظهر الحكومة بالضعف وتشكك في جدوى العملية الديمقراطية. بل انها وفي سبيل الضغط على الحكومة وخلق جو من عدم الاستقرار السياسي ايدت ولاول مرة في تاريخ جناحها السياسي (الجبهة القومية الاسلامية) المطالب الفئوية للعمال والموظفين الذين طحنتهم الأزمة الاقتصادية.

الرأسمالية الطفيلية تنجح في دخول الحكومة

كان واضحا منذ منتصف ١٩٨٧ أن هجوم الرأسمالية الطفيلية قد بدأ يحقق بعض الانتصارات، فقدم السيد الصادق المهدي استقالة حكومته الأولى، وبدأت في الأفق بوادر تقديم التنازلات للرأسمالية الطفيلية بخروج وزير التجارة المعادي لممارسات الرأسمالية الطفيلية (الدكتور أبو حريرة) وخروج النائب العام (عبد المحمود حاج صالح) وتعثر لجان التحقيق في البنوك التي قال عنها الصادق المهدي في الجلسة الختامية للمؤتمر الاقتصادي أنها تحتاج لمكنسة وأن قرارات المؤتمر عنها ضعيفة، وأعترف الصادق المهدي بهزيمة حكومته أمام السوق الأسود وبدأ الحديث عن حكومة قومية وأصدرت الجبهة القومية الإسلامية "ميثاق السودان"

تعبيرا عن برنامج قيادة الرأسمالية الطفيلية لكل الرأسمالية السودانية. ولم يمض وقت طويل حتى قدم الصادق المهدي تنازله الكامل للرأسمالية الطفيلية بتشكيله حكومة الوفاق الوطني التي أشرك فيها الجبهة القومية الإسلامية في مايو ١٩٨٨.

ولم تدخر الحكومة الجديدة وقتا في محاولتها لفرض قيادتها على مجمل الرأسمالية السودانية وسعت لإقامة ديكتاتورية مدنية فاستغلت الفيضانات في خريف ١٩٨٨ لاعلان حالة الطوارئ ومنع الاتصال بين الأفراد والمنظمات السياسية والمدنية مع الحركة الشعبية وأضطر وزير الدفاع في الحكومة (الفريق معاش عيد الماجد حامد خليل) للاستقالة احتجاجا على سياسة الحكومة لتصعيد الحرب بدلا من البحث عن حل سلمي. وفي المجال الاقتصادى شرعت حكومة الوفاق في تنفيذ سياسات صندوق النقد التقشفية مما أدى للمظاهرات الشعبية العارمة في نهاية عام ١٩٨٨ والتي أدت ضمن أحداث أخرى للاطاحة بحكومة الوفاق وتكوين حكومة وحدة وطنية مكانها لم تشارك فيها الجبهة الاسلامية.

قوى الانتفاضة تشن هجوما مضادا

ولم تكن تلك المظاهرات إلا تراكما لهجوم قوى الإنتفاضة المضاد الذي كان قد بدأ منذ إنعقاد مؤتمر قوى الانتفاضة بودمدني، وبدأت الحركة المطلبية للعمال والموظفين والمهنيين في النهوض من جديد تحت وطأة الأزمة الاقتصادية وبدأت قطاعات من الرأسمالية الزراعية والصناعية تتململ من سياسات الحكومة الاقتصادية وعودة الجبهة الاسلامية للسلطة، وفجرت قضية القوانين البديلة الصراع السياسي على كافة المستويات فنشطت حركة حقوق الانسان ونقابة المحامين والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني تدعو لقوانين بديلة مقترحة من نقابة المحامين في مقابلة قانون الترابي.

اصبح واضحا للجميع أن الوضع الاقتصادي لا يمكن إصلاحه بينما الحرب الأهلية تستنزف الاقتصاد وموارده الشحيحة، وإزاء هذا الوضع تحركت قيادة الاتحاد

الديمقراطي لإجراء مفاوضات مباشرة مع الحركة الشعبية فتم لقاء الميرغني - قرنق الذي توصل لمشروع للسلام في نوفمبر ١٩٨٨. وفجر المشروع نفسه صراعا اجتماعيا وسياسيا حادا فقد أيدته تقريبا كل الأحزاب عدا السيد الصادق المهدي والجبهة القومية الاسلامية وامتلأت الشوارع بالمظاهرات والمظاهرات المضادة. وفي تلك الظروف توصلت حكومة الصادق المهدي التي تضم الجبهة والاتحاديين لاتفاق مع صندوق النقد زادت بموجبه الأسعار خاصة أسعار المواد البترولية والسكر مما فجر انتفاضة ديسمبر العارمة ١٩٨٨ والتي أدت لانسحاب الاتحاديين من الحكومة المسماة بحكومة الوفاق مما دفع البلاد في أزمة سياسية حادة وأدى لتدخل قيادة القوات المسلحة بتقديمها بمذكرة تطالب بتوحيد الجبهة الداخلية ودفع عملية السلام.

لقد واجهت الرأسمالية الإسلامية مرة أخرى إحتمال تصفيتها تحت النظام الديمقراطي بعد تكوين حكومة الجبهة الوطنية المتحدة وبرنامجها للسلام والذي كان سيسحب بساط القوانين الإسلامية من تحت أرجلها ويرسل ممثليها السياسيين في دهاليز النسيان السياسي. أزاء هذا الوضع أخرجت الجبهة القومية الإسلامية خطتها التي ظلت تعدها لمثل هذه الظروف وقامت بإنقلابها في ٣٠ يونيو ١٩٨٩.

٢٠/٠٩/٠٦.

المساهمة الرابعة

الرأسمالية الإسلامية تفرض قيادتها

كان إنقلاب ٣٠ يونيو إعلانا عن فرض الراسمالية الإسلامية قيادتها السياسية على البلاد عن طريق سلطة عسكرية تسلطية ألغت الدستور الديمقراطي وحلت كافة المؤسسات الديمقراطية الرسمية والشعبية وصادرت كافة الحريات الأساسية والحقوق المدنية وفرضت أبشع وأقسى ديكتاتورية شهدتها البلاد في تاريخها الحديث والقديم وواجهت معارضيها بالإعتقال التحفظي والتعذيب في بيوت

الأشباح والتشريد من الوظائف العامة والخدمة المدنية والعسكرية. والطبقة أو الفئة الطبقية التي تحتاج لدولة سلطوية تسلطية بتلك البشاعة تبرهن أنها طبقة لا تملك مفاتيح الاقتصاد واعادة إنتاج النظام الإقتصادي الإجتماعي لصالحها، إذ أنها تحتاج لإجراءات إستثنائية لفرض هيمنتها على المجتمع، وذلك أيضا يبرهن على عدم قدرتها على جعل أيديولوجيتها وثقافتها تسود المجتمع، وبالطبع يوضح أن وصولها للسلطة لم يكن نتيجة لثورة شعبية إستطاعت خلالها أن تبث فكرها وأيديولجيتها وسط الجماهير وتقنعهم بأن صعودها لقيادة المجتمع يعبر عن تطلعات أغلبية الشعب.

وكان للرأسمالية الإسلامية أن تعتمد على الإجراءات الإستثنائية والعنف المباشر ضد الجماهير وطلائعها لتفرض سيطرتها السياسية، وتستغل جهاز الدولة لفرض سيطرتها الإقتصادية واستعمال ذلك الجهاز لاعادة توزيع الثروة والتراكم الرأسمالي لمصلحتها.

الفساد أهم أسلحة الرأسمالية الطفيلية:

كان أهم أسلحة الرأسمالية الإسلامية للتراكم الرأسمالي وإعادة توزيع الثورة هو الفساد والمحسوبية، ويشمل ذلك الاختلاس والاستيلاء على المال العام، حصر تعامل الحكومة بأجهزتها الاتحادية والإقليمية مع تجار ومقاولي الجبهة الاسلامية، وتقديم التسهيلات المصرفية والإئتمانية لأعضاء الجبهة الإسلامية والمؤلفة قلوبهم من مؤيديها.

لقد ارتفعت كمية الأموال العامة المختلسة من ١٤٢ مليون جنيه سنة ٩٣/١٩٩٢ إلى ٥٣٤ مليون جنيه في ٩٤/١٩٩٣ ووصلت ٨ مليار جنيه في عام ٢٠٠١ وذلك وفقا لتقارير المراجع العام الرسمية لتلك الأعوام.

الخصصة والاستيلاء على القطاع العام:

أستغلت الرأسمالية الطفيلية سيطرتها على جهاز الدولـة لتوسـع مـن قاعـدتها الأقتصادية، وتزيد من تراكم ثراواتها بالإستيلاء على القطاع العام ووراثة شركاته عن طريق الخصصة وقد كان مفكرو الرأسمالية الطفيلية يعتقدون أنهم بالخصصة سيحققون أهدافا أخرى أيضا ذات أهمية خاصة لنظامهم السياسي ولمستقبلهم كقوى إقتصادية سياسية تريد أن تضرب بجذورها في المجتمـع، فقـد فكـروا أن بيـع مؤسسات القطاع العام سينقلهم لمواقع الإنتاج وبالتالي ينتقلون لقلـب الرأسـمالية السودانية وقيادتها بشكل موضوعي (كفئة طبقية في ذاتها) وأنهم بتطبيقهم لبرنامج الخصصة، وهو أحد برنامج الإصلاح و التكييف الهيكلي التي يدعو لهـا البنـك الدولي وصندوق النقد، سينالون رضا وإعجاب الرأسمالية العالمية، ولكـنهم لـم يحققوا أي من الهدفين، فالهدف الأول كان يعني إنتحار الرأسمالية الطفيلية كفئـة طبقية، فالرأسمالية الطفيلية بطبيعتها لا تريد الإستثمار في الإنتاج فهي مع الـربح السريع (خاصة لو أمكن إيجاد غطاء ديني له كي يصبح ربحا حلالا سريعا)، لهذا نجد حتى من أشترى منهم مصنع أو مؤسسة إنتاجية قام ببيعها لآخرين. أما الهدف الثاني فقد فشل لأسباب سياسية وقد عبر عنها عبد الرحيم حمدي خـلال فترتـه الوزارية الأولى بقوله أنه قد قام بالسياسات الإقتصادية الصحيحة والبـاقي علـى السياسيين ليتخذوا السياسات التي تجعل الدول المسيطرة على الـصندوق والبنـك ترضى عن حكومة الجبهة الإسلامية. لقد غامر منظرو الرأسمالية الطفيلية علـى أن الرأسمالية العالمية لن تهتم بإنتهاكاتهم لحقوق الإنسان وستدعمهم مثلما فعلـت مع شيلي والسعودية، ولكنهم تجاهلوا أنهم في رأي الغـرب دعـاة إرهـاب وأن التعاون الحقيقي مع نظامهم لم يبدأ إلا بعد أن تعاونوا مع المخابرات الأمريكية بعد أحداث سبتمبر في ملاحقة إخوانهم في الله السابقين.

وتفيد تقارير المراجع العام وتقرير للمجلس الوطني أعدته لجنة خاصة كلفها المجلس للنظر في قضايا الفساد ومراجعة عقود الخصصة عام ١٩٩٤ ان المؤسسات والشركات والمصانع التي تم بيعها تم بيعها بأقل من القيمة التي قدرتها بيوت الخبرة او اللجان التي أجرت التقييم، وأن كثير من هذه المؤسسات لم يعلن عن بيعها أو يروج لبيعها حتى تتم المنافسة وتبيع الدولة لأحسن عرض، بل أنه في أحد الحالات كان العرض المقدم من شركة ما هو الأفضل بينما تم البيع لمجموعة أخرى لم تقدم عرضا أساسا، وانه كان هناك إستعجال في بيع مؤسسات ناجحة كالنيل الإزرق للتغليف، وأن القيمة التي بيعت بها هذه المؤسسات لم تسدد في مواعيدها ولم ينفذ أي شرط جزائي، بل قيل أحيانا أنه تم تسديد مبالغ بالنقد المحلي كان ينبغي وفقا للعقود تسديدها بالنقد الأجنبي ، وقد تم تسديدها بالنقد المحلي دون أخذ تغيير سعر العملة في الإعتبار وأن بعض المؤسسات قد حول ثمنها أو مشاركة الشريك فيها لغطاء دين حكومي.

الاحتكار:

استغلت الرأسمالية الطفيلية جهاز الدولة لفرض سيطرتها على السوق المحلي وسوق الصادر والوارد، وبدأت أولا بتجفيف السوق من النقد الأجنبي (محاكمة وإعدام مجدي)، ثم إتخذت إجراءات إستبدال العملة لامتصاص السيولة من التجار ورجال الأعمال، ثم إستعملت الإجهزة البوليسية في مطاردة التجار بحجة استرداد ديون الدولة ودفع الضرائب المقررة، ثم إتخذت الإجراءات المباشرة في إحتكار سلع مثل السيخ ومواد البناء، وملابس واحذية الأعياد، وبلغ الإحتكار أعلى درجاته في إحتكار توريد الماشية واللحوم لرجل أعمال أجنبي بينما وكيله سوداني من المحسوبين على الجبهة.

أزمة الرأسمالية الطفيلية

أزمة الرأسمالية الطفيلية ازمة بنائية، أي أزمة في طبيعتها كفئة طبقية لا تساهم في عملية الإنتاج، لا في تمويلها والإستثمار فيها، بل برهنت عجزا على إدارتها للإقتصاد الوطني، وقد فاقم من أزمتها طريقة فرض قيادتها عن طريق إنقلاب يونيو العسكري وإجراءتها التعسفية المنتهكة لحقوق الإنسان وإستمرار الحرب في الجنوب وإنتشارها لجبال النوبة والنيل الأزرق وبعض مناطق شرق السودان وقد أدى كل ذلك لعزلتها محليا وإقليميا ودوليا خاصة بعد موقفها من حرب الخليج الأولى ومحاولة إغتيال الرئيس حسني مبارك وإستضافتها للإرهاب الدولي وخاصة أسامة بن لادن.

وفي المجال الوطني تصاعدت المقاومة ضد الرأسمالية الطفيلية ونظامها منذ عامها الأول وبدأت المقاومة في صفوف الطلاب مما أدى لصدامات دامية سقط على إثرها عدد من الطلاب قتلى ونظمت نقابة الأطباء أول إضراب ضد النظام فقوبل بوحشية لم يسبق لها مثيل وحكم على قادة الإضراب بالإعدام والسجن المؤبد ولم ينقذهم إلا التضامن العالمي، وأعدمت الديكتاتورية ضباطا نظموا إنقلابا ضدها بدون محاكمات ولم تسلم جثثهم لذويهم، وتوحدت المعارضة الوطنية في التجمع الوطني الديمقراطي الذي وقع ميثاقه الأول في أكتوبر ١٩٨٩ وأنتقلت قيادته للخارج حيث ساهمت في الحملة ضد النظام وحشد التضامن مع شعب السودان وأنضمت إليه الحركة الشعبية لتحرير السودان وعقد التجمع عدة مؤتمرات أهمها مؤتمر القضايا المصيرية في أسمرا الذي أقر تعديلات للميثاق ووضع برنامجا وطنيا ديمقراطيا لحل مشاكل البلاد. وبينما أستمرت مقاومة الطلاب، خاصة في الجامعات عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ ، تنظم المحامون الديمقراطيون في تنظيم جديد إنتزع حقه في التنظيم والتعبير ومواجهة النظام في الداخل بشكل علني. وساهم ذلك التنظيم في إضعاف السلطة والنيل من هيبتها.

وكان للنشاط الواسع للمنظمة السودانية لحقوق الإنسان ومنظمة ضحايا التعذيب ومنظمات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية مثل منظمة العفو الدولية وآفريكا ووتش(التي أصبحت فيما بعد هيومن رايتس ووتش-آفريكا) والإتحاد الدولي لحقوق الإنسان وإتحاد المحامين العرب والإتحاد الدولي للمحامين والمنظمة العربية لحقوق الإنسان واسعا أدى لكشف ممارسات النظام وعزلته في المجال الدولي.

الرأسمالية الطفيلية تبحث عن سبل لدعم هيمنتها:

الرأسمالية الطفيلية تدرك من تجربتها، أنها دون هيمنتها على الإنتاج الوطني فلا سبيل لها ببسط نفوذها وتحويل ذلك النفوذ من هيمنة إلى هجمنة، وأنه لا تكفي الإجراءات الأمنية وحدها لذلك وأنها تحتاج إلى جانب ذلك إلى طرح نفسها سياسيا كقائد سياسي مقبول للجماهير وهي تحتاج لإنجاز ذلك لمجموعة من الإجراءات:

بناء تحالفات جديدة وإحداث إنقسامات في صفوف الأعداء

إجراء مصالحة وطنية عامة تخدم مصالحها وتعترف بقيادتها تبدأ بسلام في الجنوب.

إستمرار سيطرتها على جهاز الدولة الخدمية المدنية والجيش وأجهزة الأمن.

إستمرار سيطرتها على أجهزة الإعلام ومنظمات المجتمع المدني.

وقد توصلت الرأسمالية الطفيلية لذلك بشكل واضح في منتصف التسعينات بعدالنهوض النسبي للحركة الجماهيرية والذي لعبت حركة الطلبة والحركة الديمقراطية للمحامين دورا كبيرا فيه خاصة في أعوام ١٩٩٥ و١٩٩٦ وعقب قرارات التجمع الوطني في أسمرا.

٢١/٠٩/٠٦

المساهمة الخامسة

العزيز محمد دودي

أعتقد أن شعورك بالظلم يجب ألا يجعلك تقف عند الظـواهر وتكتفـي بالتفـسير الساهل لها. مثلا المقارنة بين العاملين في الخدمة المدنية من الغرب ومن الشمال النيلي، ليس أساسه التفرقة العنصرية بين مواطني الغرب ومواطني الشمال النيلي أو الوسط الشمالي، فرغم وجود المحسوبية، المسألة ترجع لعدم التوازن التنمـوي وفي هذه الحالة للتوزيع غير العادل للخدمات التعليمية (في البداية كان عدم العدالة كمية فقط، ثم أصبحت كمية ونوعية منذ أيام مايو) وهكذا أيضا مسألة الضباط من الشمال والجنود وصف الضباط من الغرب! إذا وضعت المسألة في ذلك النطـاق فيمكن حلها بوضوح بالتنمية المتوازنة لكل أقاليم السودان، وبالديمقراطية ومساواة الناس أمام القانون على أساس المواطنة والشفافية في التعيـين للخدمـة المدنيـة والقوات المسلحة وفي كافة قرارات الدولة وطريقة تعاملها مع المواطنين جميعا.

إن التنمية المتوازنة لن تتم صدقة من الأنظمة الرأسمالية الحاكمة ولا وفقا لقانون السوق، لأن الأنظمة لها مصلحة في إمتصاص الفوائض الإقتصادية من الريـف، وقوانين السوق بحكم الكفاءة الحدية لراس المال والسعي نحو تحقيق أقصى ربح، ستركز الإستثمارات حيث تطور المواصلات والنقل والتعليم والـصحة والميـاه والكهرباء مما يعني تعميق التنمية غير المتوازنة، لذا التنمية المتوازنة تنتزعهـا جماهير الأقاليم الأقل نموا إنتزاعا بوسائل سلمية أو غير سلمية.

لا أجد ما قلته في مداخلتك : " الفترات الديقراطيه كانت الافـضل لان مـشاركه الاقاليم كانت فاعله فى اتخاذ القرار او الرضاء التـام عـن الاداء الحكـومى اى بمباركه الاقاليم.." صحيحا فتاريخ الديمقراطيات السابقة قائم على شراء النـواب والأصوات وإغراء المتعلمين من الأقاليم الأقل نموا بالمناصب الحكوميـة، بينمـا التنمية غير المتوازنة تتعمق وتستمر، لذا نريد أن تـؤدي الديمقراطيـة القادمـة

لإمساك جماهير تلك الأقاليم بحقوقها والدفاع عنها وفقا لإتفاق واضح حول تقسيم السلطة والثورة.

٠٦/٠٩/٢٧

المساهمة السادسة

عزيزي أيمن

سلام

أرجو ألا تمانع في ردي على رسالتك بالعربي لفائدة الجميع.

طبعا أنك تدري أن الحديث عندما يكون عن حكم طبقة معينة في بلد معين فنحن نتناول موضوعا محددا(أي عكس مجرد) وبالتالي الطبقة المحددة لا تعود مجرد علاقات إنتاج إقتصادية، بل يكتسي ذلك الهيكل العظمي لها لحما وشحما وتجري فيها عروق تحمل دما وتكتسي جلدا له لون محددأو عدة ألوان، الطبقة الحاكمة او التحالف الطبقي المحدود يأتي بكل التعقيدات الإثنية والجهوية (وهي كلمة لا أحبها) والثقافية (بما في ذلك الدين واللغة ومجموع القيم الأخلاقية) ودائما ما تكون تلك الطبقة أو التحالف الطبقي قد جندوا أو أفرزو مثقفيهم الذين يسعون لبناء خطاب أيديولوجي وبرنامج ونظم ومؤسسات يسمح بتحويل الهيمنة إلى هجمنة (والأخيرة من صياغتي للتعبير عن مفهوم السيطرة والهيمنة المقرونة بقبول المستغلين والمحكومين وهو مقابل لمفهوم الـ (Hegemony) .

ولنعد للسودان:

أولا رأي هو أن السودان حتى مايو كان محكوما بنادي أو تحالف طبقي يجمع الأرستقراطية الدينية والقبلية والرأسمالية الزراعية والتجارية والبيروقراطية العسكرية والمدنية، وأن مايو قد وجهت ضربة شديدة للأرستقراطية القبلية والدينية، أجبرها في سبيل الدفاع عن نفوذها في الإلتحام بالرأسمالية الزراعية والتجارية، وأن مايو أيضا سارعت بنمو الرأسمالية الصناعية والزراعية بشكل لم

يسبق له مثيل، وأنهاأدت لنمو غير مسبوق للرأسمالية الطفيلية، وأن الصراع حول قيادة الرأسمالية أصبح هو جوهر الصراع داخل النادي الحاكم.

ثانيا وفقا للمحدد كما قلنا فأغلبية ذلك النادي (رغم وجود الأرستقراطية القبلية الممتدة عبر الأقاليم والإثنيات) وقيادة ذلك النادي كانت من أواسط السودان الشمالي، وتتبنى الثقافة العربية الإسلامية، وتحاول أن تنتج أيديولجيا إسلاموية لفرض هيمنتها ونشر هجمنتها (شوف كلمة الهجمنة أصبحت عربية تماما بفعلي لا بفعل المجمع اللغوي). فوصفها أو وصف أحد الطبقات أو الفئات المكونة لها بأنها نيلية لا يجافي الجقيقة ولكن المشكلة عندما لا يكون مرتبطا بالتحليل الطبقي، لأنه يمتد لتصنيف كل سكان النيل أو السودان الشمالي بأنهم المستغلين، وبالطبع هذا غير صحيح، وإذا كان الإستغلال على المهمشين ألأكثر حدة سببه أنه إستغلال مزدوج: إستغلال لهم كمزارعين، رعاة وعمال زراعيين وصغار أفندية وجنود ومثقفين، وإستغلال آخر إما لإقليمهم أو مجموعتهم الإثنية أو الثقافية أو لإضطهاد ديني.

صعوبة المسألة أن بعض المساهمين والمثقفين والسياسيين يقفون عند حد التحليل الأحادي وهو تحليل ناقص ولا يقدم صورة فكرية مقاربة للواقع، وهو درجة من درجات التجريد الذي هو بداية المعرفة العلمية وليس هو المعرفة ذاتها.

وشكرا ولربما نلتقي في مؤتمر الدراسات السودانية.

٢٧/٠٩/٠٥

المساهمة السابعة

العزيز برير

لا أعرف بالتحديد كيف كانت ستتطور الأمور لو إستمرت ١٩ يوليو، فهي حركة إنقلابية إستولت على السلطة من فوق، صحيح لديها برنامج وطني ديمقراطي، ولكن كيف كان سينفذ ذلك البرنامج وهل كانت ستحدث تحول ديمقراطي حقيقي

وتنجز برنامج تنمية يزيل التفاوت والإختلال الإقليمي في التنمية، هل كانت ستسمح برقابة جماهيرية وتمارس الشفافية والمحاسبة؟ هل كان تطور القطاع العام سيلد قططا سمان كما حدث في بلدان أخرى؟ أسئلة كثيرة لا يمكن الجزم بإجابتها، خاصة لو وضعنا في الإعتبار أن النموذج السوفيتي كان المثال للشيوعيين حينها.

الأخ بشاشا:

من قال أن الطبقات المحددة وليست التجريدية ليس لها "جهوية" وإثنية وعنصرية كمان؟

إذا كنت لا ترى في صراع الجنوب في السابق وحرب دارفور الآن صراعا طبقيا فالمشكلة في العين التي ترى بها. عنصرية الطبقات الحاكمة الشمالية ليست بحثا عن النقاء العنصري، إنها للإستيلاء على الأرض والموارد والإحتفاظ بالسوق ومصدر العمالة الرخيصة. وأنا طالب بالثانوي كتبت مقالات بجريدة كردفان أثبت فيها أن ما يجمع من ضرائب (عشور وقبانة، .. إلخ) في ريفي دار حمر لا يصرف على الخدمات، وإنما يحول للخزينة المركزية، وعند دراستي للزراعة الآلية في جبال النوبة أثبت أن الفائض الإقتصادي يتحول للخرطوم، التنمية غير المتوازية ليست ميراثا إستعماريا فقط بل هي عملية ديناميكية مستمرة مارستها الطبقات الشمالية الحاكمة والتي كانت تستغل عمالها ومزارعيها أيضا في النيل الأبيض والجزيرة والخرطوم والشمالية، صحيح درجة الإستغلال في المناطق الأقل نموا (المهمشة) أكثر وهو مزدوج لأنه مصحوب بتهميش في توزيع الخدمات الصحية والتعليمية وإضطهاد ثقافي وعرقي لأن الطبقات الحاكمة تحتمي بالأيدولوجية العربية الإسلامية.

الأخ عبد القادر

شكرا لجهدك في إثراء الحوار وفي تنويرنا بهذه المناقشة

الأخ زول واحد

أنا متفق معك تماما وكما قلت لبشاشا فإن التحليل الطبقي يجب أن يكون ملموسا بجهويته وعرقه وألا يعمينا عن الطبيعة الإقليمية والإثنية لتلك الطبقات مهما حاولت أن تستعين بديكور من خارجها لتلون نفسها باللون القومي.

وآسف لإستيلائي لبوست أحمد

٥/١٠/٠٥

المساهمة الثامنة

العزيز بشاشا

الماركسيون السودانيون لم يستوردوا الطبقات! الطبقات موجودة في مجتمعنا فلقد كان في السودان نظام رق ونظام إقطاعي والآن يوجد به نظام رأسمالي، وقد تناقشنا من قبل حول التكوينات الطبقية الحديثة في السودان وكيف نشأت:

التركيب الطبقي لأي مجتمع هو نتاج لعملية تطور المجتمع أو التغيرات التي تحدث فيه، إما نتيجة لتطوره الباطني المستقل، أو نتيجة لما يحدث من تغييرات تفرض عليه من خارجه مثل الغزو الخارجي أو الاستعمار، أو نتيجة لمحصلة من مؤثرات داخلية وخارجية معا كالتجارة الخارجية غير الممكنة الا بوجود فوائض يمكن تبادلها أو الاستثمار الأجنبي الذي يتطلب وجود شروط محلية تحقق له اقصى ربح ممكن.

ان التركيب الطبقي في السودان، مثله ومثل المستعمرات السابقة، هو نتاج لإلحاق الاقتصاد السوداني واقتصاديات تلك الدول التي كانت مستعمرة، بالسوق الرأسمالي العالمي وما تطلبه ذلك الإلحاق من سياسات مفصلة اسلوب الإنتاج الرأسمالي واساليب إنتاج ما قبل الرأسمالية التي كانت تتواجد في السودان والمستعمرات السابقة.

ولكن التركيب الطبقي لاي مجتمع لا يتم في لحظة تاريخية واحدة ويظـل ثابتـا، حيث أن تكوين الطبقات وفرزها عملية تاريخية مرتبطة بتطور عمليـة الانتـاج واعادة تقسيم وتراكم الفوائض الاقتصادية وتقسيم العمل واعادة انتاج القوى العاملة وتدريبها وما يصاحب كل هذه العمليات من تحركات سكانية بفضل اعادة تقـسيم العمل القطاعي أو الاقليمي (داخل القطر الواحد) أو الاقليمي (بين دول مختلفة في الاقليم الجغرافي السياسي أو الاقتصادي) أو الدولي. لذا يصبح مفهـوم التركيـب الطبقي لاي مجتمع هو مفهوم تاريخي متغير، وعند محاولة تقـديم صـورة مـا للتركيب الطبقي فانها تعكس فترة تاريخية محددة.

والطبقات عندما تنشأ في مجتمع متعدد القوميات والإثنيـات (او حتـى القبائـل) ومجتمع متفاوت في التطور الإقتصادي تصطحب معها الصفات الخاصة بالثقافت القومية واقرض سيطرة مجموعات قومية (أو قبليـة)، وفـي الـسودان المـسألة واضحة خاصة بعد أن وجه نميري ضربة عنيفة للأرسـتقراطية القبليـة، الفئـة الطبقية التي كانت تسود في كل المناطق في السودان، في ثورة أكتوبر كان صراع جماهير الريف يؤخذ شكل الصراع ضد الأرستقراطية القبلية مـن جهـة وضـد تصدير النواب (المعبرين عن الرأسمالية الناهضة ومصالحها وطبيعتها الأوسـط شمالية) من جهة أخرى. وبإختفاء وضعف الأرستقراطية القبليـة (بعـد تـصفية الإدارة الأهلية (اصبح الصراع ضد الرأسمالية الوسط شمالية صـراعا جهويـا وإقليميا ، والرأسمالية تمارس تكتيكا خبيثا بتصويرها الصراع ضدها كصراع ضد العروبة والإسلام، حتى تضمن تأييد من تضطهدم في الـشمال والوسـط وتقـسم الجماهير المعادية لها في الغرب والشرق، إن تأجيج الصراع بـين المـزارعين والرعاة، بين الزرق والمستعربين، يصب في ذلك الإتجاه. حركة تحرير السودان في دارفور أدركت ذلك فحاطبت القبائل المستعربة فقالت في ميثاقها :

"ان القبائل والجماعات العربية عنصر لايتجزأ من عناصر النسيج الإجتماعى فى دارفور ، وقد تم تهميشهم بنفس القدر وحُرموا من حقوقهم فى التنمية والمشاركة السياسية الحقيقية. إن SLM/A تعارض بشدة وتناضل ضد سياسات حكومة الخرطوم فى استخدام بعض القبائل العربية وتنظيم بعض التحالفات كالتجمع العربى وقريش لتحقيق وسائل الهيمنة والتى تضر بكل من العرب وغير العرب معاً . نحن ندعوا اخوتنا المواطنين فى دارفور من ذوى الأصول العربية للإلتحاق بالنضال ضد الخرطوم وسياستها الّرامية إلى التفرقة ، وإعادة تقاليدنا الراسخة فى القدم فى التعايش السلمى المشترك والقضاء على التهميش . إن المصالح الحقيقية للقبائل العربيّة فى دارفور هى مع SLM/A ودارفور وليس مع الحكومات القمعية المتعاقبة على السلطة فى الخرطوم" (مانفيستو حركة تحرير السودان)

٨/١٠/٠٥.

المساهمة التاسعة

عودة إلى المربع الأول في النقاش: مفهوم النخبة

يبدو أننا نحتاج وبصفة مدرسية أكاديمية للعودة للمربع الأول لتحديد المقولات والمفاهيم فيبدو أن هناك خلطا حول مفهوم النخبة وماذا يقصد بها؟ وهل يتبع المتحدثون عن النخبة باريتو Pareto أوموسكا Mosca المفكرين الأيطاليين ولكل منهما نظرية مختلفة حول النخبة أم أنهم يتبعون لاسويل Lasswell ، شومبيتر Schumpeter او روبرتو ميشلس Roberto Michels أم أنهم فقط اتبعوا الدكتور منصور خالد فيما يقول عن النخبة السودانية؟

ما هو تعريف مفهوم النخبة؟

يعرف لاسويل النخبة السياسية بأنها تتكون من مجموعة الممسكين بسلطة الجسم السياسي body politic ويشمل هؤلاء الممسكين بالسلطة القيادات والتكوينات الإجتماعية التي تأتي منها القيادات والتي لها تخضع للمحاسبة خلال فترة معينة"

والنخبوية كنظرية سياسية، بدأت عند باريتو وموسكا بمقولة أنه في أي مجتمع توجد أقلية تحكم الأغلبية هذه الأقلية التي أسماها باريتو النخبة السياسية وأسماها موسكا الطبقة السياسية ويعتبر النخبة الفئة العليا تتكون من هؤلاء الذين يحتلون المواقع السياسية القيادية وأولئك الذين يؤثرون على القرار السياسي بشكل مباشر ويحدث التغيير في النخب بفعل الزمن ومن خلال إستيعابها لعناصر جديدة من الشرائح الدنيا في المجتمع أو استيعابها فئات إجتماعية جديدة ومن خلال الثورة بصعود نخبة مضادة.(راجع بوتومور النخب والمجتمع، الناشر واتس ص ٦-١٠).

قبل أن نذهب في مناقشة تعريفات أصحاب النظريات لمفهوم النخبة، دعونا ننظر لتعريف منصور خالد فالنخبة أو الصفوة عنده هي "تلك الأقلية الأستراتيجية من صفوة المثقفين أو بالأحرى المتعلمين التي افترضت لنفسها- التعبير وصنع القرار وتقرير المصير باسم هؤلاء جميعا بحكم سيطرنها على الحكم والمال والتعليم ووسائل التعليم الحديث" (النخبة السودانية وإدمان الفشل ص ص ١٥-١٦).

والنخبوية في أكثر صيغها الرجعية (باريتو) هي معادية للديمقراطية وفي أكثر صيغها شيوعا هي معادية للإشتراكية ولمنهج التحليل الطبقي، فبينما الصيغة الأولى تحاول أن تبرر لإحتكار السلطة بواسطة النخبة السياسية، الصيغة الأخرى تحاول ان تحل مفهوم الطبقة السياسية محل الطبقات الإجتماعية وتنتهي بنفي إمكانية قيام مجتمع غير طبقي.

ومشكلة التحليل النخبوي أنه لا يرى أن الطبقات الإجتماعية تنتج وتستأجر نخبها أومثقفيها المعبرين عن فكرها ومصالحها.

وخطورة إرتباط فكرة النخبة بالجهوية أنها لا ترى الطبقات الإجتماعية ولا ترى بالتالي أن ما سمي بالنخبة الحاكمة النيلية هي في الأصل تعبير عن تحالف طبقي لا يستغل المناطق المهمشة وحدها وإنما يستغل كل فقراء السودانيين من

المزارعين الرعاة والعمال الزراعيين والصناعيين والعاملين في المكاتب والمعاهد والمستشفيات ووسائل النقل والإتصالات. وأن نجاح النخبة الحاكمة المعبرة عن هذا التحالف الطبقي المستغل هو في قدرتها أن تحافظ على أعدائها متفرغين ومشتتين، وأن تنفرد بهم واحدا تلو الآخر في محاولة لإستلاب نضالهم بتجنيد قياداتهم وإستيعابها ضمن النخبة الحاكمة بحيث تضفي على نفسها صفة القومية.ولنا عودة لبعض المناقشات التفصيلية.

١٤/١٠/٠٥.

المساهمة العاشرة

الأخ العزيز محمد سليمان

بالطبع لم يرفع أهل دارفور السلاح لأنهم يبحثون عن تعريف للنخبة وكما قلت أنت

" أهل دارفور و اهل الشرق و قبلهم اهل الجنوب لم يحتاجوا لأحد لكي يعرف لهم مصطلحات الظلم و تعقيدات المسميات ليفهموا ان هناك أقلية منحدرة من عرب الشمال النيلي و الوسط أدمنت ممارسة ظلمهم و هضم حقوقهم ليصيروا مواطنين درجة عاشرة في أوطانهم"

لقد تعرفوا على ظالمهم قبل أن يرفعوا السلاح وبعد أن يأسوا من سبيل آخر، كل هذا نعرفه فنحن جزء من الحدث، فعندما أنشأ أهل دارفور منظمة سوني في حوالي ١٩٦٣ كانوا يطالبون بمطالب واضحة وسهلة التحقيق، وعندما تحول نضالهم بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤ لجبهة نهضة دارفور ظنوا أنهم من خلال تشكيل منظمة ضاغطة يمكن أن يحققوا العدل خاصة في ظل نظام ديمقراطي، إستطاعوا فيه لأول مرة بعد الإستقلال رفض المرشحين المستوردين والإصرار على أن تتقدم الأحزاب بمرشحين من أبناء دارفور ولكن كان أفضل ما حققته الجمعية التأسيسية التي تضم أبناء دارفور هي تشكيل لجنة برلمانية للنظر في مشاكل

الأقاليم وكان أن تجولت تلك اللجنة في دارفور بالطائرة مفوتة الفرصة لمعرفة أولى المشاكل النقل والمواصلات، وكان ثاني إنجازاتها أن أصبح زعيم المعارضة لأول مرة من أبناء دارفور! وجربت دارفور النضال السلمي الحديث بالمظاهرات والعصيان المدني عندما رفضت فرض حاكم من خارج دارفور. وجربت بعض قبائلها الدفاع عن الأرض والمال والعرض بالقوة فتفاداها الجنجويد، ولجأت قبائل أخرى ذات تقاليد مدنية يحتكم فيها الناس للقانون ويطلبون حماية الدولة عند الإعتداء عليهم او على أراضيهم وممتلكاتهم، لجأت تلك القبائل إلى الدولة المسمى سودانية وهي تعبر عن مصالح طبقية لأقلية حتى في قوميتها أو قومياتها أوقبائلها، فكان ذلك بمثابة الشرارة التي أوقدت بارود الثورة التي تراكمت أسبابها خلال التاريخ.

هل يحتاج الثائر على الظلم لتنظير؟

نعم إنه يحتاج لتنظير لا لتبرير ثورته، فثورته ضد الظلم لا تحتاج إلا تبرير سوى رفض الظلم ولكنه يحتاج لتنظير ليعرف كيف يدير ثورته وكيف ينتصر فيها نصرا حقيقيا وليس وهما، لهذا لا يكفي أن يطلب العدل والمساواة والتنمية، بل أن يعرف كيف له أن يحقق العدل والمساواة والتنمية، وهذا التنظير لا يتم بدون تحديد المفاهيم، الأعداء والحلفاء، بل كيفية تحديد أعداء مخدوعين وكسبهم لصف الثورة لأنهم مظلومين تماما مثل بقيه أهل دارفور وغالبية أهل السودان.

الخلاف في هذا البوست كان وما يزال بالنسبة لي هل المجموعات الحاكمة التي تعددت أسماؤها هل تمثل تحالف طبقي، أنا لا خلاف لي بأن ذلك الحلف الطبقي أصبح منذ إبعاد الأرستقراطية القبلية بحلها أيام نميري، يزداد ضيقا ويصبح أكثر من ذي قبل تحت هيمنة طبقة رأسمالية أوسط شمالية (وإذا شئت نيلية) وتلك ليست النخبة التي يتحدث عنها منصور خالد فهو يرى الجزء ولا يرى الكل، لأسباب تاريخية، ليس نظام الكاست يا بشاشا أحدهم، تلك الطبقة في اغلبيتها من الشمال

الأوسط وتضم ناس من أصول مستعربة وغير مستعربة (جعليين، دناقلة شايقية محس) (أنظر فاطمة بابكر في دراستها السوسيوسياسية للبرجوازية السودانية).
وهنا إختلافي مع الصديق أحمد عثمان عمر، فرغم إتفاقنا إنها ليست نخبة، فنحن نختلف حول جهويتها وإثنيتها، فأنا قلت أن التحليل المجرد ليس كافيا ولا يكون علما رغم ضرورته للعلم وأن التحليل الملموس ينظر لهذه الطبقة لا فقط في علاقاتها الإقتصادية ولكن في واقعها بسماته جميعها: عرقها وجهتها. الخطر في النظر الجهوي غير الطبقي أنه لا يفرغ بين المستغل والّمستغل (المظلوم)، وبالتالي ترمي بالطفل مع ماء الغسيل كما يقول أحد الأصدقاء .
ولكن من حقك يا محمد يا صديقي أن تبدو غاضبا وتعاملنا كأننا من غير المدركين لطبيعة نضال دارفور والشرق والجنوب، لأن ما نفعله لدعم ذلك النضال وإيصال وجهة نظرنا التضامنية ومتابعتها بالعمل الجاد لدعم الثورة ليس كافيا، وذلك قصور ذاتي في مجمل الحركة السياسية الديمقراطية في الشمال والوسط ولا بد من تدراكه قبل فوات الأوان لأن ما صح في العلاقات الشخصية يصح في العلاقات السياسية: الصديق وقت الضيق. ومن جانبي لا أملك إلا قلمي الذي لن يتوقف عن الكتابة.
أما الصديق بشاشا فله التحية حتى نعود لمناقشة أطروحته حول نظام للكاست سوداني.
١٥/١٠/٠٥.

المساهمة الحادية عشر

ما هو نظام الكاست

الكاست نظام للتفاوت الإجتماعي وهو نظام طبقي لأن وجود الناس يتحدد وفقا لدورهم في عملية الإنتاج الإجتماعي ووجوده بشكله الكلاسيكي كان وسط الهندوس على أساس أربعة طبقات: طبقة البراهيميين (القساوسة)، الراجا أو

الكشاتريا (الحكام والفرسان) ، الفايشيا (الحرفيين، التجار والمزارعين) والـشودرا (الخدم والعمال) (أنظر ١٨chapter Juan Mascar? translation, Penguin , Books, ١٩٦٢Bhagavad Gita)

الفرق بين الأنظمة الطبقية في بلدان العالم الأخرى وشبه القارة الهندية هي إنغلاق النظام الطبقي فيما سمي بأنماط الإنتاج الآسيوية ذات الطابع الإقطاعي الـذي لا يسمح بالإنتقال من طبقة لأخرى فالقساوسة يلدون قساوسة والعمال والخدم يلـدون عمالا وخدما وانه خلافا للأنظمة الإقطاعية الأخرى فهو أنتج نظامـا أيـديولوجيا دينيا يتسم بالتماسك.

إذا كان ذلك هو نظام الكاست، فأين وجد في السودان بذلك الشكل؟

يقول الأخ بشاشا أن نظام الرق في السودان كان خاصا، ولا أدري ماذا يقصد؟ إذا كان يقصد النظام الأيديولوجي الذي صاحب نظام الرق في السودان الذي صـاغ ثقافة الرقيق في السودان، فكل مجتمع له خصائصه ولكن طبيعة النظام لا تتغيير، فالرقيق مملوك لصاحبه، يمكن أن يبيعه ويمكن أن يخصص نوع العمل الذي يقوم به ونوع الطعام والملابس التي يحصل عليها، ويمكنه أن يمـارس الجـنس مـع خادماته.

الأخ بشاشا

تحياتي وتمشي وتجينا سالم

يا بشاشا لم ترد على نقاطي

أولا ليس مهما أن يكون الكاست نظام كوشي أو هندي أو ألباني، فالمناقشة ليست عن براءة الإختراع، المناقشة حول المدلول والمحتوى الإجتماعي: بالمناسبة فـي كل النظم الإجتماعية لم يكن مسموحا بالإنتقال الطبقي فمن يولد قنا أو عبدا يموت قنا أو عبدا ويورث القنانة والعبودية لأبنائه وبناته وأحفاده، وراجع كل حكايـات وروايات الأدب عن تلك الفترات. العبودية والإقطاع هي بالضرورة أنظمة كاست!

النظام الرأسمالي يسمح لصعود طبقي محدود من خلال مــصفاة طبقيــة متعــددة الدرجات من النظام التعليمي وحتى إحتكار وسائل الإعلام ووجــود كاســت فــي بعض المهن كالقانون والطب ألخ.

وشايف أخونا محمد ما جاني راجع إنشاء الله المانع خير

٢٤/١٠/٠٥.

ملحق

رأيت أن أضيف هنا ملحق لمناقشة لأفكار الصديق الدكتور أبكر إسماعيل كان قد طرحها في بوسته المعنون "إتحاد كتاب الشايقية" في منبر الحوار الديمقراطي التابع لسودان فور أوول[2]

الصديق أبكر

شكرا لمساهمتك الأخيرة لإتسامها بالوضوح النظري، مما يجعل الحوار مفيدا وثريا.

هناك نقاط إختلاف ونقاط إتفاق. دعنا نتناول بعضها هنا:

تقول:

"لأننا بنعتبر إنو المجتمعات الموجودة في السودان، علي ما فيها من تفاوتات، هي مجتمعات ماقبل رأسمالية، تسودها علاقات القرابة - بالمعني الأنثروبولوجي للمصطلح وتسودها الإقتصاديات الإكتفائية على مستوى الاقتصاد الجزئي والريعية على المستوى الكلي"

وأعتقد أن هذا أساس كل المناقشة التي مهدت لها بحديث لوكاش عن المجتمعات ما قبل الرأسمالية

لقد أوردت أنت جزء من الفقرة الثانية:

This is true above all because class interests in pre-capitalist society never achieve full (economic) articulation. Hence the structuring of society into castes and estates means that economic elements are inextricably joined to political and religious factors. In contrast to this, the rule of the bourgeoisie means the abolition of the estates-system and

---

[2] وهذا هو الرابط في الإنترنت:
http://www.sudan-forall.org/forum/viewtopic.php?p=8829&sid=0fae7bbd0a19c1bd3edc4c7547bab41a#8829

this leads to the organisation of society along class lines. (In many countries vestiges of the feudal system still survive, but this does not detract from the validity of this observation.)

ولكن دعنا نقرأ تلك الفقرة مع الفقرة التي تليها:

This situation has its roots in the profound difference between capitalist and pre-capitalist economics. The most striking distinction, and the one that directly concerns us, is that pre-capitalist societies are much less cohesive than capitalism. The various parts are much more self-sufficient and less closely interrelated than in capitalism. Commerce plays a smaller role in society, the various sectors were more autonomous (as in the case of village communes) or else plays no part at all in the economic life of the community and in the process of production (as was true of large numbers of citizens in Greece and Rome). In such circumstances the state, i.e. the organised unity, remains insecurely anchored in the real life of society. One sector of society simply lives out its 'natural' existence in what amounts to a total independence of the fate of the state. "The simplicity of the organisation for production in these self-sufficient communities that constantly reproduce themselves in the same form, and when accidentally destroyed, spring up again on the spot and with the same name – this simplicity supplies the key to the secret of the immutability of Asiatic societies, an immutability in such striking contrast with the constant dissolution and resounding of Asiatic states, and the never-ceasing changes of dynasty. The structure of the economic elements of society remains untouched by the storm-clouds of the political sky." [16]

ويقول لوكاش:

Yet another sector of society is – economically – completely parasitic. For this sector the state with its power apparatus is not, as it is for the ruling classes under capitalism, a means whereby to put into practice the principles of its economic power – if need be with the aid of force. Nor is it the instrument it uses to create the conditions for its economic dominance (as with modern colonialism). That is to say, the state is not a mediation of the economic control of society: it is that unmediated dominance itself. This is true not merely in cases of the straightforward theft of land or slaves, but also in so-called peaceful economic relations. Thus in connection with labour-rent Marx says: "Under such circumstances the surplus labour can be extorted from them for the

benefit of the nominal landowner only by other than economic pressure." In Asia "rent and taxes coincide, or rather there is no tax other than this form of ground-rent". [17]

هذا يقودني لنقطة خلافنا الأولى حول تطابق ما يقوله لوكاش مع الواقع السوداني.

هل السودان مجتمع ما قبل رأسمالي؟ يبدو أن صديقي أبكر يقع فيما يحذر منه والذي يتهم ما أسماه الماركسية الأرثوذكسية بالوقوع فيه، الإنطلاق من نموذج نظري جامد بينما المطلوب هو ببساطة ما دعى له لينين من دراسة الواقع الملموس وذلك في تقديري تقليد ماركسي قديم يكمن في منهج ماركس.

أولا دعنا نتفق على أن لوكاش يتحدث عن المجتمعات غير الرأسمالية وفي ذهنه المجتمعات القديمة في أثينا وروما والمجتمعات الآسيوية التي تحدث عنها ماركس تحت ما أسماه أسلوب الإنتاج الآسيوي المكون من وحدات معزولة تعيد إنتاج نفسها.

هل ينتمي السودان لتلك المجموعات؟ هل يمكن وصف أو تصنيف المجتمع السوداني رغم كل التغييرات الرأسمالية وعمليات المفصلة والإلحاق للتشكيلات غير الرأسمالية، أنه الآن يشكل تشكيلة قبل رأسمالية في مجمله؟ هل يمكننا وصفه كما يقول لوكاش:

The various parts are much more self-sufficient and less closely interrelated than in capitalism. Commerce plays a smaller role in society, the various sectors were more autonomous (as in the case of village communes) or else plays no part at all in the economic life of the community and in the process of production (as was true of large numbers of citizens in Greece and Rome).

إن المسالة ليست مجرد تنظير هي دراسة للواقع الملموس، واقع تسرب الإنتاج السلعي في خلايا المجتمع السوداني بحيث لا يمكن الحديث عن إقتصاد معيشي (يقوم على أساس إنتاج من أجل إستهلاك المنتجين وعائلاتهم) أو يقوم على تسويق الفائض عن حاجة الإستهلاك العائلي، وليس ذلك فقط نسبة لتغيير نمط الإستهلاك ودخول سلع صناعية تتطلب التبادل السلعي النقدي للحصول عليها، أو لمتطلبات

دفع الضرائب المحلية او رسوم الخدمات او تعليم الأولاد والبنات، بل لأنه فرض فرضا من خلال المشاريع المروية والزراعة الآلية وإدخال زراعة القطن في جبال النوبة وتشجيع زراعة الحبوب الزيتية خاصة بعد وصول حلف الأرستقراطية الدينية والقبلية والرأسمالية للسلطة بعد الإستقلال حيث أزيلت القيود التي كانت مفروضة على دخول التجار مجال الزراعة في أراضي القبائل والحدود القصوى التي كان يسمح بها للتنافس بين التجار ووكلاء الشركات المصدرة رفع أسعار الماشية والمحاصيل في السوق المحلية. كل هذا أدى أن تعترف الحكومة المركزية عندما أنهارت المشاريع المروية وصادراتها من القطن أن الزراعة المطرية وما كان يسمى بالقطاع التقليدي (والذي يفترض الناس أنه معيشي) كان يحمل الإقتصاد الوطني على ظهره وكان هو المصدر الأساسي للعملات الصعبة. حدث هذا مرتين في النصف الثاني من السبعينات وفي تسعينات القرن الماضي!

هكذا لا يمكننا الحديث غن إقتصاد معيشي مغلق قبل رأسمالي، بل نتحدث عن إقتصاد رأسمالي يقود ويلحق كل الإنتاج السلعي الصغير، وعن رأسمالية تستعمل أدوات للعمل متخلفة (كان ينبغي أن تكون في متحف للإنتاج القومي)، لا نتحدث عن إقصاء تشكيلة إقتصادية، بل عن إلحاقها ودمجها في سوق عالمي ومحلي لإستغلالها إستغلالا يقوم أساسا على التبادل غير المتكافئ حتى في سلعة هامة كقوة العمل، هذا التبادل غير المتكافئ هو الذي يحدث التراكم على أضلاع مثلث سنار كوستي الخرطوم وتنتج عنه ظاهرة النمو غير المتوازن وعدم التمثيل المتكافئ في السلطة والتوزيع العادل في الثورة.

أتفق معك في قضية منهجية هامة تتعلق بدراسة الواقع الإجتماعي، فلايكفي الإكتفاء بالتحليل الجزئي الذي يقف عند درجة ما من التجريد ولا يكمل المحدد فيعطي تصور مفهومي خاطئ للواقع، بينما المقصود منهجيا بالإنتقال من المجرد للمحدد هو محاولة إعادة تركيب الكل وفقا للعلاقات التي تكشف عن كنهه أو

جوهره لذا ينبغي عند دراسة الطبقات الانتقال من تجريد الطبقات، للطبقات المحددة في الواقع، الطبقات الكلية الملموسة بكل مفرداتها الثقافية والإثنية والدينية والآيديولوجية والسياسية، فالطبقة العاملة في تجريدها هي نتيجة لتحول قوة العمل لبضاعة، بينما الطبقة العاملة السودانية، هي مجموعة الناس السودانيين باختلافهم العرقي وخلفياتهم القبلية والدينية، ولربما الطائفية، وهي في نفس الوقت نتاج تاريخ حركة الطبقة العاملة السودانية وتجاربها في التنظيم ووجود نقابات وحزب شيوعي، وهي نتيجة للصراع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من اجل حق التنظيم والاستقلال وزيادة الاجور والاجازات المدفوعة الأجر ... الخ. إن الاكتفاء بالنظر لمخطط الطبقات المجرد في السودان، لا يعطي إلا وعيا زائفا يولد تيارات يمينية ويسارية غير مدركة للواقع الملموس وغير قادرة على الاقتراب من الواقع وخوض الصراع الطبقي وسط الناس الحقيقيين لا وفقا لتصورات في رؤوس مناضلين معزولين عن جماهيرهم.

والتركيب الطبقي لأي مجتمع هو نتاج لعملية تطور المجتمع أو التغيرات التي تحدث فيه، إما نتيجة لتطوره الباطني المستقل، أو نتيجة لما يحدث من تغييرات تفرض عليه من خارجه مثل الغزو الخارجي أو الاستعمار، أو نتيجة لمحصلة من مؤثرات داخلية وخارجية معا كالتجارة الخارجية غير الممكنة الا بوجود فوائض يمكن تبادلها أو الاستثمار الأجنبي الذي يتطلب وجود شروط محلية تحقق له اقصى ربح ممكن.

ان التركيب الطبقي في السودان، مثله ومثل المستعمرات السابقة، هو نتاج لإلحاق الاقتصاد السوداني واقتصاديات تلك الدول التي كانت مستعمرة، بالسوق الرأسمالي العالمي وما تطلبه ذلك الإلحاق من سياسات مفصلة اسلوب الإنتاج الرأسمالي واساليب إنتاج ما قبل الرأسمالية التي كانت تتواجد في السودان والمستعمرات السابقة (١مفصلة هي الترجمة العربية الحرفية لمفهوم Articulation والذي

يعطي معنىً أغنى من المعنى اللغوي لكلمة مفصلة يعبر عن عملية يتم من خلالها إنشاء مجموعة من علاقات التشابك في مجالات الإنتاج والتبادل والقوى المنتجـة والسياسية بين تشكيلة اقتصادية اجتماعية أو اكثر تؤدي لخدمة أغراض التـشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الأكثر تطورا.).

ولكن التركيب الطبقي لاي مجتمع لا يتم في لحظة تاريخية واحدة ويظـل ثابتـا، حيث أن تكوين الطبقات وفرزها عملية تاريخية مرتبطة بتطور عمليـة الانتـاج واعادة وتقسيم وتراكم الفوائض الاقتصادية وتقسيم العمل واعادة انتـاج القـوى العاملة وتدريبها وما يصاحب كل هذه العمليات من تحركات سكانية بفضل اعـادة تقسيم العمل القطاعي أو الاقليمي (داخل القطر الواحد) أو الاقليمـي (بـين دول مختلفة في الاقليم الجغرافي السياسي أو الاقتصادي) أو الدولي. لذا يصبح مفهـوم التركيب الطبقي لاي مجتمع هو مفهوم تاريخي متغير، وعند محاولة تقديم صورة ما للتركيب الطبقي فانها تعكس فترة تاريخية محددة.

ودون الدخول في تفاصيل الطبقات في السودان دعنا نأخذ من الكل الطبقي مسألة الإثنية كأحد مكونات الطبقة في السودان، فالتطور غير المتوازي الموروث مـن الإقتصاد الكولونيالي لم يترك طبقـة واحـدة تتـشكل مـن كـل الإثنيـات إلا الأرستقراطية القبلية (زعماء الإدارة الأهلية وبيوتاتها)،في قمة الهرم والمزارعين والرعاة في أسفل الهرم الطبقي، ولكن حتى طبقة المـزارعين، فـالتطور غيـر المتوازي ترك شرخا واضحا بين مزارعي الزراعة المروية والزراعة المطريـة، ونستطيع أن نزعم أن المزارعين في الزراعة المروية ظلوا يشكلون مجموعة إثنية متقاربة، بينما الزراعة المطرية التقليدية يشكل غالبيتها مجموعات إثنية أفريقية أما الزراعة المطرية الآلية فمزارعيها ضمن الرأسـمالية الزراعيـة ومعظمهـا ذات أصول شمال وسطية تتبنى ثقافة عربية إسلامية.

أما الأرستقراطية الدينية فإن أقواها وأوسعها نفوذا هي الأرستقراطية العربية الإسلامية الممثلة في الطائفية، رغم وجود أرستقراطيات دينية محلية مرتبطة بإثنياتها. أما الرأسمالية السودانية فهي بشكل غالب شمال وسطية، عربية أو مستعربة (رغم وجود أعداد ضخمة من نوبة الشمال محس ودناقلة) ولقد بدأ ظهور عناصر ذات جذور أفريقية في الربع الأخير من القرن العشرين (زغاوة، زاندي) وخاصة في فئات الرأسمالية التجارية.

أما الطبقة العاملة فإن طلائعها في قطاع السكك الحديدية والوابورات والأشغال وقطاعات الخدمات الأخرى كانت ذات أصول شمالية أساسا حيث كانت العوامل الطبيعية (الهدام، تفتيت الأرض بحكم الوراثة ونمو السكان) والتسليع والضرائب تقوم بمهام التراكم البدائي، ولكن كانت هناك مجموعة من الأرقاء المحررين يغذون سوق العمالة، ولم يكن العمل ألمأجور جاذبا للمجموعات الإثنية في غرب وجنوب السودان لأن سكان تلك المناطق كانوا ما زالوا يملكون وسائل إنتاجهم وأهمها الأرض للزراعة والمرعى. وقد إضطر ذلك الإدارة الإستعمارية لمحاولات جلب عمال للزراعة المروية من الخارج، وعندما فشلت المحاولات الأولى، لجأت لإستخدام أسلوب الشراكة ووضع أسس نظام "فوردي" (Ford) للعمليات الزراعية في الجزيرة وأستخدمت الدعاية والمفتشين وأجهزتهم من مآمير وغيرهم والإدارة الأهلية في جلب العمال الزراعيين من غرب السودان وغرب أفريقيا وتشجيع إنشاء كمبوات العمال الزراعيين والعمالة الموسمية من مزارعي البلدات بين عمليات مزارعهم المختلف توقيتها عن تلك في الجزيرة المروية.

وعندما ووجهت الإدارة السودانية بعد الإستقلال بقضية العمالة الزراعية عند التخطيط لامتداد المناقل لم يجد مدير مصلحة العمل غير غرب السودان مصدرا لتلك العمالة وكان الشرط الأساسي أن يبقى غرب السودان على مستوى تطوره أو على الأقل أن تستمر الدورة الزراعية به وعملياته الزراعية في نفس المواعيد ختى تتيح لمزارعيه أن يبيعوا قوة عمل رخيصة لإمتداد المناقل والجزيرة.

الطبقة العاملة السودانية تغيرت تركيبتها الإثنية كثيرا خلال الخمسين عاما من الإستقلال بفضل عوامل كثيرة أهمها التراكم البدائي لراس المال بإعتباره تجريد مزيد من المنتجين من وسائل معيشتهم بالذات (والحرب الأهلية أحد أدوات، ومن بينها التعليم الذي ينزع الشخص من بيئته فلا يتعلم زراعة ولا رعي ولا حرفة تحافظ عليه في بيئته فيضطر للهجرة بحثا عن عمل يعيش منه، لاحظ كيف يصير التعليم أداة تراكم بدائي جديدة لم يتخيلها ماركس، إذ أن النتيجة واحدة طلاق المنتج عن وسيلة إنتاجه، ولا يهم إذا نزعت منه أو نزع منها، فهو في النهاية يضطر لبيع قوة عمله).

المسألة هي هل الإستقطاب الطبقي في السودان يأخذ طابعا إثنيا: الارستقراطية الدينية والرأسمالية من مجموعات شمال وسطية مستعربة/ واغلبية المزارعين والعمال (والنازحين الذين يشكلون قوة إحتياطية للعمل تحافظ على مستوى منخفض للأجور) التي تضم كل الإثنيات مع أغلبية غير عربية؟ خاصة إذا ما أضفنا أن فئات الأفندية والمتعلمين الذين شكلوا فئات مثقفي الطبقات السائدة وبيروقراطية وقيادات دولتها المدنية والعسكرية يشكلون في أغلبيتهم لأسباب التنمية غير المتوازنة والتقسيم غير العادل – غير المتوازن لخدمات التعليم، إثنيا إنتماءا للمجموعات العربية والمستعربة. ولكن لو إفترضنا أن ثمة إستقطاب موضوعي وفقا للانتماء الإثني، هل هذا الإستقطاب الإثني هو جوهر علاقة السيادة او الهيمنة /الإلحاق أو الإخضاع؟ أم أن جوهرها هو المصالح الإقتصادية؟ هل حافظت أرستقراطية وبرجوازية وسط وشمال السودان على مناطق مهمشة لأنها تريد إطهاد أهل تلك المناطق لأسباب إثنية؟ لأن لديها شعور بالإستعلاء العرقي فقط؟ أم لأن مصالحها أستوجبت الحفاظ على تلك المناطق كمنتج للغذاء ومصدر للعمالة الموسمية الرخيصة؟ وهل عندما لجأت للإبادة الجماعية كانت تريد أكثر من الأرض وثرواتها؟

هل إنعكست الإثنية في الصراع الإجتماعي والسياسي، بمعنى هل أستخدمت كأيديولوجية لتبرير الإستغلال أو لمناهضته؟ هل أستخدم كايديولوجية لنظام السيادة او الهيمنة /الإلحاق أو الإخضاع أو لمقاومته؟

إذا عدنا لمنهجنا الذي يرى الغابة مثلما يرى الشجر، فلا بد لنا الإجابة بالإيجاب ذلك أن التشكيلة الإقتصادية الإجتماعية التي تتطور عبر مفصلة أساليب إنتاج، لا تتم المفصلة على مستوى الإقتصاد فقط، وقد ناقشت هذه المسألة من قبل في رسالتي للدكتوراه حيث عرضت أن المفصلة تتم في البنية السياسية والثقافية إلى جانب بنيتي الإنتاج والتوزيع حيث قلت

a) Political articulation that subordinate the pre-capitalist modes of production through the incorporation of its politically and economically dominant social groups, stratum and class, the articulation of tribal and religious aristocracy in the Sudan is an example of that (Chapter 2),
b) Institutional articulation which involves reorganisation, legislation and introducing managerial or administrative organs to capture, control and achieve the goals of the articulated system, the Gezira Scheme in Sudan is a good example, (see Chapter 2 below),
c) The articulation through exchange, which is not only a relation between merchant and commercial capital and the pre-capitalist producers (peasants, nomads craftsmen and women, the latter is very important where most of the domestic crafts industry was dominated by women), but it is a process in which the state plays a great role (taxation, organisation of markets, construction of infra-structure, etc.),
d) Articulation on the cultural and ideological level, in which despite the supremacy of the capitalist ideology and culture, the coexistence of social elements of the two kind of modes, leads to both modes adopting some aspects of the other's culture and ideology.

فبينما المفصلة السياسية أدت بالإحتفاظ بالأرستقراطية القبلية والدينية، نجد أن المفصلة الثقافية حافظت على قيمها كأرستقراطية التي كانت سائدة في التشكيلات قبل الرأسمالية التي كانت الأرستقراطية هي الفئة الطبقية المهيمنة وهذه القيم هي

التي يتحدث عنها الصديق الدكتور أبكر، بالنسبة لهذه القيم التراتب والمكانة الإجتماعية تقوم على أساس الأصل العرقي والوراثة (يعني الشخص ود منو وبت منو) ومثل أثينا وروما هناك ثلاث فئات طبقية الأرستقراطية والنبلاء، الفقراء الأحرار، والعبيد، كان قيم الأرستقراطية السودانية تقوم على عدة تمايزات أولها بالنسبة للأرستقراطية الدينية هي الأشراف (السادة) ومرجعيتها عربية إسلامية بإيجاد نسب يوصل للنبي محمد الهاشمي القرشي، وهذه قيمة يعود إنتشارها لدخول العرب المسلمين السودان وإنتشار الصوفية، ثم ينقسم الناس لأولاد بلد أو أولاد قبائل وعبيد، ورغم ، وما يدعو للملاحظة أن متعلمي البرجوازية الناشئة، رغم شغفهم بأفكار البرجوازية الأوربية ظلوا يتبنون بعض تلك القيم فأول مظاهر الصراع بين الأرستقراطية الدينية والجلابة ومثقفيها في جانب وأبناء الإثنيات الأفريقية ظهر في رد فعلهم على جمعية الإتحاد وثورة ١٩٢٤، وفي تشجيع أرستقراطية الكبابيش وتعاونهم لفتح دارفور (وقد أستحق ناظرهم أن تمنحه الإمبراطورية لقب سير على ذلك)، ثم كان رد الفعل تجاه كل التحركات الإقليمية بإتهامها بالعنصرية والتعامل مع المجموعات غير العربية والمستعربة التي تحاول الإستيلاء على السلطة بإعتبارها عنصرية وإنفصالية، وهذا يصور المجموعات العربية والمستعربة على أساس أنها الوحيدة الوطنية وغير العنصرية والمهمومة بالوحدة، أي أن الوطنية السودانية توافق ما تشعر به المجموعات العربية، وقد إنعكس ذلك في كتابة التاريخ السوداني وتدريسه بحيث أهمل تاريخ المناطق الأخرى، بل أن كتابة تاريخ مقاومة الإستعمار نفسها لم يؤرخ فيها للمقاومة مثلا في الجنوب.

لم يكن غريبا أن تلجأ المهدية الجديدة لفكرة البيعة والهجرة والأنصارية والإشارة ولكتاب الراتب للإلحاق والتهجير للعمل في مشاريع الدائرة وفي معية الإمام وكلها سبل وقيم تعود لبنية قبل رأسمالية بينما الدائرة (أقصد دائرة المهدي هي شركة

تجارية رأسمالية مسجلة بموجب قانون الشركات لسنة ١٩٢٩) ورغم أن الختمية أساسا هي طريقة تجارية شمال وسطية إلا انها في علاقاتها بمزارعي الشمالية (الشايقية بالذات) و بقبائل البجة، لجأت هي الأخرى للفاتحة والمولد والذكر كغطاء أيديولوجي للإستغلال الأرستقراطي. صحيح أن كل من المهدية الجديدة والختمية سعيا لإستخدام وسائل حديثة في سعيهما لبناء هجمنة، بدأت منذ سعيهما لتأسيس الصحف الأولى، وفي تجنيد الخريجين ومن ثمة إنشاء الأحزاب وتنظيمات الشباب وإنشاء الصحف الحزبية. ولقد إحتفظت الأرستقراطية طوال التاريخ بجوامعها وزواياها الدينية كأحد الأدوات لبسط النفوذ الإيديولوجي، ومثلما أستعملت المهدية وكيل الإمام كمنظم وقائد في التراتيب الأنصارية، أستعملت الختمية الخليفة وكبير الخلفاء لنفس المهام (طبعا وأنت تقرأ هذا تذكر غرامشي والمؤسسات التي تستخدم لبناء الهجمنة مثل الكنيسة والإذاعة ألخ).

ونعود للحديث عن الخريجين وعن الحركة العمالية والوعي المناقض.

لقد تعرض مثقفون يساريون غيري لفكر الأفندية من خريجي كلية غردون ولعل أبرز المساهمات هي تلك التي تعرض فيها عبد الخالق محجوب لنشأة هذه الفئة كمعبر عن آمال وطموح فئة التجار التي توسعت بتوسع التبادل السلعي، يقول عبد الخالق في لمحات (وهو عبارة عن محاضرات عن تاريخ الحزب قدمها بقسم البحريات بسجن كوبر في يناير ١٩٦٠):

"افتتحت الإدارة الاستعمارية كلية غردون التذكارية لتخريج موظفين سودانيين يعملون بأجور منخفضة في القطاعات الدنيا من أجهزة الدولة وكان خريجو هذا المعهد يمثلون آمال الطبقة الجديدة وهم متأثرون بالشعارات الوطنية العامة التي يتردد صداها في البلدان العربية وقتئذ، ويتأثرون بما يقرأون من الثقافة الغربية التي تتحدث عن الديمقراطية والحرية" (ص ١٦).

وعبد الخالق في مخططه العام لم يحاول النظر لتكوين الفئة وتناقضاتها بل نظر للتأثير العام للحركة الوطنية المصرية وآثار حركات الشعوب بعد الحرب العالمية الأولى وتعامل مع جمعية الإتحاد السوداني وجمعية اللواء الأبيض أنها "لم تخرج من حدود حركة الطبقة الوسطى في تكوينها وفي طبيعتها" (ص ١٨) وكيف أنها تراجعت للتحلق حول نفسها بعد فشل ثورة ١٩٢٤ وكيف أن بعض أفرادها أصيب باليأس وأصبح مهتما بتطوره الوظيفي، والبعض لجأ للنشاط الأدبي الذي كان "يتجه نحو التمسك بالتراث العربي وهو بذلك كان يمثل عملا لمقاومة الاتجاه الإستعماري لهدم اللغة العربية وأدابها في السودان" (لمحات ص ٢٤).

ويتناول عبد الخالق فشل الطبقة الوسطى في تنظيم الجماهير وإعتمادها "إعتمادا تاما على اشكال التنظيم الطائفي" حتى أن "أقساما من الجماهير اختلطت أمامها القضية فلم تعد تنظر اليها بوصفعا نضالا ضد المستعمرين ومن أجل الاستقلال الوطني بل كتجمع طائفي وولاء ديني" (لمحات ص٣٧)

ثم جاءت حلقة مثقفي ما بعد الحرب، الذين خطوا منهجا جديدا في النضال يعتمد تنظيم الجماهير في تنظيمات حديثة.

وقد لخصت أنا ذلك في أكثر من مكان، فقلت مثلا في موسم الهجرة لليمين:

" فلو نظرنا مثلا لمسألة المثقفين والسياسة منذ إتفاقية الحكم الثاني وحتى الإستقلال، فإ ننا نجد ثلاث أجيال من المتعلمين تعرضوا لظروف تاريخية، بما في ذلك النظم التعليمية، مختلفة، أدت الى تباين في موقفهم من قضية العمل الوطني عموما والعمل السياسي على وجه التحديد. فالجيل الاول والذي تلقى تعليمه بكلية غردون و هي لم تزل مدرسة إبتدائية ووسطى، وتأثر بظروف الحرب العالمية الأولى والثورة المصرية (١٩٩١)، ووجه بخطط الاستعمار الاولى لإستغلال إمكانيات البلاد بالتخطيط لمشروع الجزيرة وبناء خزان سنار، هذا الجيل الذي كان جل تأثره بالثقافة المصرية ولم ينفتح بعد على الثقافات العالمية، هو الذي قادت

طلائعه ثورة ١٩٢٤ وإنكفأ على نفسه بعد الهزيمة، ولاحقته السلطات الاستعمارية بهجمة منتظمة على المؤسسات التعليمية وبسياسة تعليمية أثرت على الجيل التالي وتكوينه الطبقي والمعرفي، وهذا الجيل الثاني أثرت فيه سياسات متناقضة: سياسة السير مافي Maffey المعادية للتعليم والمتحالفة مع شـيوخ القبائـل ورجـالات الطائفيـة، وسياسـة سـايمز Sir Stewart Symes (Governor-General between١٩٣٤-١٩٤٠) الذي ووجه بالحاجة العملية لتطوير التعليم ليمنع عودة الاداريين المصريين بعد إتفاقية ١٩٣٦ . وهو نفس الجيل الذي عانى وشهد معاناة الشعب خلال الأزمة الإقتصادية العالمية الكبرى (١٩٢٩-١٩٣٣)، والـذي نظـم جزء منه إضراب الكلية الشهير، وهو جيل الفجر والمدارس الفكرية في الهاشماب وابي روف، وهو الذي أنشأ مؤتمر الخريجين وشهد الحرب العالمية الثانية وقـدم مذكرة الخريجين، ولكنه في نفس الوقت هو الجيل الذي رهن الحركـة الوطنيـة للطائفية عندما ووجه بصعاب تنظيم الجماهير بعد رفـض الادارة الاسـتعمارية لمذكرة الخريجين عام ١٩٤٢، والذي إنقسم على نفسه بين الطائفتين مكونا حزبي الأمة والأشقاء. أما الجيل الثالث من المثقفين فهو الجيل الذي تفـتح وعيـه بعـد الحرب العالمية الثانية وأشترك إشتراكا فعالا في مقاومة مخططـات الاسـتعمار كالجمعية التشريعية وساهم في بناء الحركة الجماهيرية والديمقراطية الحديثة مثل الحزب الشيوعي واتحادات الطلاب والنساء والشباب والحركة النقابية، وهذا جيل تمتع اليسار بنفوذ واسع فيه."

وجاءت مساهمة الراحل الدكتور خالد الكد في صياغ أكثر دقة من تقسيم الأجيال، فقد ذهب خالد للبحث عن التناقضات والإنقسام داخل الجيل الواحـد، بـل حتـى منسوبي تنظيم واحد مثل جمعية الإتحاد السوداني.

سواء تابعت الإختلاف بين الأجيال أو ذهبت مذهب خالد فالشاهد بالنـسبة لهـذا الخيط من المناقشة، هو لا يمكن محاكمة المثقفين(وحتى معشر المتعلمين) بأنهم

يمثلون وحدة (حتى لو إفترضنا وحدة إثنية، بل ووحدة تراث)، فالمتغيرات الإجتماعية والسياسية والثقافية أثرت على أولئك المثقفين وأدت إلى تغييرات في تركيبهم الثقافي وفي إنتماءاتهم، وبالطبع تبقى المخلصون بوعي او بدون وعي للإرث الثقافي قبل الرأسمالي، والممثل في كثير من الأحيان عن أيديولوجيا الأرستقراطية الدينية والقبلية. بل أن حتى بعض المستنيرين من مثقفي البرجوازية السودانية أرتدوا للفكر الديني للدفاع عن إمتيازاتاهم في مواجهة نهوض اليسار في الستينات، بل أنهم كانوا بصدد فرض الدستور الإسلامي في مسودة الدستور المسمى بالدائم في عام ١٩٦٨.

ولقد إستعان اليسار في محاولاته لهزيمة الفكر اليميني وفي إستنهاض الجماهير ببناء منظمات للمجتمع المدني حديثة، كان عبد الخالق يقول للشيوعيين: أعطوا الجماهير نافذة يطلون عن طريقها للمستقبل، اعطوهم فرصة ليدركوا إمكانية قوتهم عندما يأخذوا مصيرهم في أيديهم، لذا كانت إتحادات الشباب والنساء والتنظيمات الإقليمية والقبلية وإتحادات الفنانين والكتاب والجمعيات والأندية الثقافية والجمعيات التعاونية والخيرية تنشأ بمبادرتهم وتجد التأييد منهم عندما تنشأ بمبادرة الجماهير.

إتحاد الكتاب السودانيين الذي تأسس بمبادرة مثقفين ديمقراطيين وشيوعيين ومبدعين لا ينتمون لفكر سياسي أو تنظيم سياسي، هو احد هذه التنظيمات الحديثة، التي تسعى للتحرر من التراث الأرستقراطي القبلي والديني ، رؤساءه الثلاث: جمال محمد أحمد، علي المك ويوسف فضل أرجلهم ثابتة في البحث في التراث الأفريقي تاريخا وأدبا.

ولكن ليست القضية من يرأس الإتحاد ومن في لجنته، يظل أمام الإتحاد واجب نقل الوعي بقضية الهوية لبرنامج عمله، فأنا رغم كل ما كتبته لا أرى سببا لهيمنة نشاطات المثقفين العرب المدعوين من الخارج على نشاطات الإتحاد في السابق،

المسألة ليست سوء نية، إنما إستسهال وعوم مع تيار ما يطلبه الجمهـور، بينمـا الدور الريادي يتطلب الوعي بالتعددية الثقافية التي تتطلب تعدد العلاقات الثقافية. في تقديري هذه المسألة يمكن طرحها بدون إتهام الإتحاد بأنه إتحادا للشايقية.

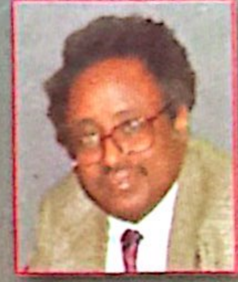
مايو ٢٠٠٥

المحتويات

الموضوع	الصفحة



دار عزة للنشر والتوزيع
الخرطوم - السودان



- ولد عام 1948.
- تلقى تعليمه الأولى والأوسط بالنهود الشرقية والنهود الوسطى والثانوى بالفاشر الثانوية.
- التحق بجامعة الخرطوم كلية الإقتصاد والدراسات الاجتماعية.
- تخرج ببكالوريوس الشرف الدرجة الثانية العليا فى يناير 1976.
- درجة الماجستير فى الاقتصاد من جامعة الخرطوم عام 1984.
- درجة الدكتوراة من جامعة ليدز فى بريطانيا عام 1994.
- دبلوم فوق الجامعى فى التنمية والتخطيط الاقتصادى بإيطاليا عام 1985.
- دبلوم فوق الجامعى فى القانون من جامعة ببير منجهام 1999.
- عمل بوزارة التخطيط الإقتصادى 1977 - 1976.
- التحق بالمجلس القومى للبحوث مجلس الأبحاث الإقتصادية عام 1977 وعمل به حتى 1991 عندما فصل وهو فى بعثة للخارج.
- درس كمساعد تدريس وكمحاضر متعاون بكلية الاقتصاد ومركز الدراسات الإنمائية بجامعة الخرطوم.
- درس كمحاضر متعاون بمركز التدريب التعاونى بالخرطوم 1987 - 1985.
- نشر عدد من المقالات الصحفية فى صحف الميدان، الخرطوم والفجر.
- نشر عدد بحوث ومقالات علمية.
- اعتقل عدة مرات فى زمن نميرى وقضى أكثر من 8 سنوات بالمعتقل.



دار عزة للنشر والتوزيع
الخرطوم - السودان
ناشرون وموزعون ووكلاء دور نشر

تصميم: جمال خليفة